الاطار المنهجى والدراسات السابقة

المقدمة:

ينصب الاهتمام بالشرائح الضعيفة في السودان منذ فترة ليست بالقصيرة ، حيث تمت صياغة وإعداد إستراتيجيات من أجل السعى نحو رفع مستوى الدخل للطبقات الفقيرة ، بدءاً بالسياسات الاقتصادية الكلية ، ثم السياسات المالية والتمويلية والاجتماعية. على مستوى السياسات الكلية فقد أشارت بوضوح فى ضمن أهدافها إلى الاهتمام بالطبقات الفقيرة والسعى نحو دعمها وكذلك توفير التمويل اللازم لها ، وعلى مستوى السياسات المالية فقد سعت الدولة بالتنسيق مع البنك المركزى إلى دعم المصارف الحكومية والمشاركة فى إنشاء مصارف متخصصة فى هذا المجال مثل مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعى وبنك الأسرة، اما على مستوى السياسات التمويلية فقد انتهج بنك السودان المركزى من خلال إصداره للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين الى تخصيص نسبة من تلك السقوفات يتم توجيهها للشرائح ذات الدخل المحدود، وذلك بمسميات مختلفه كالأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين، وبدءا تم تحديد نسبة 5% لترتفع الي 7% ثم الي 10% حتي وصلت الي 12% بعد العام 2007م وحتى الأن.

والهدف الرئيسى من ذلك هو رفع مستوى دخل تلك الفئات من خلال الإستفادة من خدمات التمويل المصرفى.

مشكلة الدراسة:

وتتمثل مشكلة البحث في الفقر ومدى تأثير التمويل الأصغر كآلية في مكافحته ودور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص المشكلة في الأسئلة التالية.

1. هل قامت الدولة بإتباع سياسات أدت الي تخفيف حدة الفقر في السودان؟
2. هل قامت مؤسسات الدولة الرسمية بالاشراف والمساهمة في الوصول الي الشرائح الفقيرة المستهدفة؟

3. ما هو دور بنك السودان المركزي في ما يتعلق باصدار سياسات تعنى بالتمويل الاصغر كآلية لتخفيف الفقر؟
4. هل يقوم مصرف الادخار بدور فاعل في تقديم التمويل الاصغر مقارنة بالمصارف الأخرى؟

أسئلة البحث:

يحاول البحث الاجابة على التساؤلات التالية:

1- هل قامت الدوله بإتباع سياسات ادت الى تخفيف حدة الفقر فى السودان؟

2- هل قامت مؤسسات الدولة الرسمية بالإشراف والمساهمة فى الوصول الى الشرائح المستهدفة؟

3- ماهو دور بنك السودان المركزى فى إصدار سياسات تعنى بالتمويل الأصغر؟

4- هل مصرف الادخار يقوم بدور فاعل فى تقديم التمويل الأصغر مقارنه بالمصارف الاخرى ؟

وتمثلت أهم فرضيات الدارسة في أن جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للعميل تحدد مدى مقدرته على سداد الإئتمان الممنوح وأن عدم كفاءة أداء إدارة الإستثمار في المصارف يؤثر على مقدرتها الإئتمانية. كما أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتحليل وقياس المقدرة الإئتمانية للمصارف ومقدرة العميل على السداد ورسم السياسات الإئتمانية لتوجيه إستخدام موارد المصرف في منح الإئتمان وتفعيل كفاءة نظم المعلومات المالية والإدارية في قياس نمو موارد المصرف وحجم الإئمان المطلوب.

وقد توصل البحث إلي عدة نتائج أهمها أن عدم الإهتمام بتحليل المقدرة الإئتمانية للمصرف يؤدي إلي إتخاذ قرار إئتماني وإستثماري غير سليم كما أن منح الإئتمان عن طريق العلاقات الشخصية لايمكن إدارة المصرف من معرفة الجدارة الإئتمانية للعميل.

منهجية البحث:

يتم إتباع المنهج التاريخى والمنهج التحليلى ومنهج دراسة الحاله.

اهــداف البحث:

اهداف علميه:-

تتمثل فى اضافة تعريفات حول دور التمويل الاصغر فى التنميه الاقتصاديه والاجتماعية.

اهداف عمليه:-

تتمثل فى الطرق التى يتم بها تمويل هذه الشرائح الضعيفه من خلال البنوك والمؤسسات المالية وغير المصرفيه وتسهيل عمل انسياب التمويل لكافة شرائح المجتمع من موارد القطاع الحكومى وغير الحكومى.

مصادر وادوات جمع المعلومات:

تستخدم الدراسة مصادر معلومات ثانوية (الكتب والمراجع والمواقع الإلكترونية) وذلك لتوفر المعلومات الموثقة فى تلك المصادر.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمانية: يغطى البحث الفترة 2000 - 2010م

هيكل البحث:

يحتوى البحث على عدد من الفصول والمباحث هى:

يتناول الفصل الاول: لاطارالمنهجي و الدراسات ا لسابقة وتم تقسيمه الى مبحثين يتناول المبحث الاول اطارالمنهجي ويتناول المبحث الثانى الدراسات ا لسابقة.

يتناول الفصل الثانى: دور القطاع المصرفى فى التمويل الاصغر ويحتوى على مبحثين المبحث الاول يتناول نبذة عن الجهاز المصرفى فى السودان ويتناول المبحث الثانى مبادى وضمانات التمويل ويتناول المبحث الثالث السياسات الإقتصادية ودورها في تخفيف حدة الفقر.

يتناول الفصل الثالث: طرق منح التمويل في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ومشاكل التمويل الاصغر وينقسم الى الى ثلاثه مباحث المبحث الاول يتحدث عن نبذة عن مصرف الادخار والتنمية الإجتماعية والمبحث الثانى يحتوى على طرق منح التمويل الأصغر والمبحث الثالث يحتوى على مشاكل التمويل الاصغر.

يتناول الفصل الرابع: التمويل الأصغر في بنك الادخار ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحتوى على مبحثين يتناول المبحث الاول التمويل الأصغر في بنك الادخار ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتناول المبحث الثانى مناقشة الفروض

اما الفصل الخامس: فيحتوى على النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة:

➢ **دراسة[1] (عمار عمر محجوب محمد ذكى (2010)** تقويم دور التمويل العربى والإسلامى فى دعم التنمية الإقتصادية فى السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. رسالة دكتوراة غيرمنشورة وتتمثل مشكلة هذه الدراسة فى الاتى:-

أن السودان بالرغم من انه يذخر بموارد اقتصادية كبيرة الا انه لم يتمكن من إستغلالها بسبب قله التمويل الذاتى فلجأ للتمويل الخارجى والذى بدوره لم يسهم إيجاباً فى زيادة معدلات النمو الإقتصادية، فتراكمت عليه الديون وتحولت عبئا علي التنمية في السودان.

وكانت اهداف الدراسه كالاتى:-

الحكم على مدى اسهام التمويل العربى والاسلامى عبر مؤسسات التمويل العربيه، والتمويل بصفه عامه ، فى دعم التنميه الاقتصاديه فى السودان.

التوصل الى استراتيجيه محددة للتعامل مع مؤسسات التمويل وخاصه العربيه والاسلاميه التى تقدم تمويلات للتنميه فى السودان.

ايجاد حل لمشكله عبء الدين الخارجى للسودان والذى اصبح يمثل عائقا امام التنميه الاقتصادية.

اما فرضيات الدراسه فتتمثل فى الاتى:-

لم يكن للتمويل العربى والاسلامى اثر فى رفع معدلات النمو الاقتصادى فى السودان خلال الفترة التى اشتد فيها التمويل وهى الفترة من سنة 1986 – 2009.

كان اسهام التمويل بصفه عامه ضعيف فى دعم معدلات النموالاقتصادى فى السودان خلال الفترة من 1986 – 2009.

على الرغم من دخول قطاع النفط فى تركيبه هيكل الاقتصاد السودانى مؤخرا وبعد عام 1999م الا ان ذلك لم يؤثر فى تركيبه هيكل الدين الخارجى للسودان . كما توصلت الدراسه الى النتائج التاليه:-

---

[1] عمار عمر محجوب محمد ذكى (2010) تقويم دور التمويل العربى والإسلامى فى دعم التنمية الإقتصادية فى السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. رسالة دكتوراة غيرمنشورة

ان التمويل العربي الاسلامي، والتمويل بصفة عامة لم يكن له اثر فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان.

وانه علي الرغم من دخول النفط في تركيبة الهيكل الاقتصادي في السودان الا ان ذلك لم ينعكس في تغيير تركيبة هيكل التمويل الخارجي وان هناك عقبات تقف امام حل مشكلة عبء الدين الخارجي.

اهم التوصيات التى خرجت بها الدراسه :-

اعادة النظر في مؤسسات التمويل العربية والاسلامية وحث علي تقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية الحيوية.

وان يكون التركيز في اي استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية علي جانب رؤوس الاموال في شكل استثمار مباشر ، اكثر من التركيز علي التمويل عن طريق الاقتراض الخارجي.

- **دراسة[2] (رقية عامر عبد المجيد عمر 2009)** تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لدي متخذي القرارات الاستثمارية (دراسة تطبيقية علي المصارف السودانية 2003-2007) رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وتتمثل مشكلة الدراسه فى الاتى:-

تناولت الدراسة مشكلة عدم مقدرة العملاء على سداد مديونياتهم تجاه المصرف الأمر الذى ادى الى ارتفاع الديون المتعثرة التى ساعدت فى تعطيل استثمار موارد المصارف مما ادى الى ضعف المقدرة الإئتمانية، وان عدم جمع المعلومات الكافية عن العميل ودراسة قوائمه المالية ساهم فى زيادة تعثر الديون . كما تهدف الدراسه الى الاتى:-

التعرف على طبيعه العمل المصرفى فى اطاره الائتمانى والاستثمارى.

قياس المقدرة الائتمانيه للمصارف على اثر التغيرات الاقتصاديه الحديثه.

التاكد من الادارة السليمه للاستثمار فى المصارف السودانيه وضمان الحصول على العوائد الماليه المترتبه على الاستثمار.

[2] رقية عامر عبد المجيد عمر 2009) تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لدي متخذي القرارات الاستثمارية (دراسة تطبيقية علي المصارف السودانية 2003-2007) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. رسالة دكتوراة غير منشورة

استرداد قيمة الائتمان والاستثمار وبناءا على مؤشرات المقدرة الائتمانيه للمصارف، وكانت نتائج الدراسه كالاتى:-

أظهرت نتائج الدراسة الاتى:-

عدم الأهتمام بتحليل المقدرة الإئتمانية للمصرف الامر الذى يؤدى الى اتخاذ قرار إئتماني واستثمارى غير سليم.

كما أن منح الأئتمان عن طريق العلاقات الشخصية لايّمكن إدارة المصرف من معرفه الجدارة الأئتمانية للعميل ممايؤثر على المقدرة الأئتمانية للمصرف. كما تمثلت فرضيات الدراسه فى الاتى:-

المقدرة الائتمانيه للمصارف لها دور اساسى فى إتخاذ فى إتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار.

جودة المعلومات المحاسبيه بالقوائم الماليه للعميل تحدد مدى مقدرته على سداد الائتمان الممنوح.

عدم كفاءة اداء ادارة الاستثمار فى المصارف يؤثر على مقدرتها الائتمانية. كما

اوصت الدراسة بالاتى:-

الأهتمام بتحليل وقياس المقدرة الأئتمانية للمصارف ومقدرة العميل على السداد.

رسم السياسات الائتمانية لتوجيةاستخدام موارد المصرف فى منح الأئتمان ، وان تخضع جميع دراسات الجدوى لمفهوم الأستثمار فى الفكر الأسلامى.

والحرص على الدقة عند تقدير جودة الضمانات، وتطوير نظم المعلومات المحاسبية المصرفية حتى يتم الربط بين الفروع بعضها ببعض ومد الإدارات بما تحتاجه من معلومات.

انشاء قاعدة بيانات بمصرف السودان لتوفير معلومات عن عملاء المصارف التجارية ، وتفعيل كفاءة نظم المعلومات المالية والإدارية فى قياس نمو موارد المصرف وحجم الائتمان المطلوب.

➢ **دراسة[3] (مريم على اونور عبد الله 2008)** دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الأقتصادية والإجتماعية (دراسة حاله المراة فى ولاية البحر الأحمر من 1995 – 2006)

رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا .وتتمثل مشكلة الدراسه فى دور جمعية بورتسودان لتنمية الأعمال الصغيرة فى مجال التمويل الأصغر بولاية البحر الأحمر والخبرات والأنشطة التى تولدت عبر عمل الجمعية لفترة 22 عاما وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:-

التعرف على المشاكل التى تواجه المشروعات النسوية وتقديم مقترحات الحلول.

التعرف على دور المشروعات الصغيرة فى تنمية المراة

ابراز اهميه تنمية المراة فى ولايه البحر الاحمر لانها تمثل الركيزة الاساسيه للمجتمع.

التعرف على دور المشروعات الصغيرة فى تنمية المراة.

تقييم الوسائل المستخدمه حاليا لتنمية المراة فى ولايه البحر الاحمر وتقديم مقترحات علميه لتنميه دخل المراة.

التعرف على المشاكل التى تواجه المشروعات النسويه الصغيرة وتقديم مقترحات الحلول.

دراسة وتقييم تجربه جمعية تنمية المشروعات الصغيرة لتنمية المراة فى ولاية البحر الاحمر باعتبارها واحدة من التجارب الرائدة فى هذا المجال فى الولايه . كما جاءت فرضيات الدراسه كالاتى :-

توجد علاقه ذات دلاله معنويه بين مجال عمل المشروعات الصغيرة ومستوى العائد منها.

توجد علاقه ذات دلاله معنويه بين مرونه شروط تمويل المشروعات الصغيرة ورضا المستفيدات عن اداء الجمعيه .

توجد علاقه ذات دلاله احصائيه بين الرسوم المفروضه على المشروعات الصغيرة وجمع العائد منها .

---

[3] (مريم على اونور عبد الله 2008) دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الأقتصادية والإجتماعية (دراسة حاله المراة فى ولاية البحر الأحمر من 1995 – 2006) رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

توجد علاقات ذات احصائيه بين المشكلات التى تواجه تسويق منتجات المشروعات النسويه الصغيرة ومستوى العائد منه.

قد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها:

هناك تزايد مستمر فى عدد النساء المستفيدات من جمعية تنمية المشروعات الصغيرة وصلت نسبتهن الى66 % فى العام 2005م.

لاتوجد برامج توعوية مصاحبة للمشروعات الصغيرة من قبل جمعية تنمية المشروعات الصغيرة.

معظم المشروعات النسوية الصغيرة ذات طابع تقليدي مما يدل علي ان المشروعات الصغيرة تحتاج الي مزيد من التطور.

معظم الذين يعملون فى مجال المشروعات الصغيرة يفضلون التعامل مع المنظمات ممايدل على ضعف الوعى المصرفى فى هذا القطاع .

المستوى التعليمى لعينة الدراسة يتراوح بين امى ومتوسط ممايدل على ان النساء العاملات فى مجال المشروعات الصغيرة يعانين من تدنى المستوى التعليمى.

كما اوصت الدراسة بالأتى :-

الإهتمام بخلق مصادر تمويلية مختلفة لجمعية تنمية المشروعات الصغيرة شكل نموذج رائد لتنمية المشروعات الصغيرة.

التركيز على المجال الإنتاجى للمشروعات الصغيرة فى القطاعين الزراعى والصناعى لإهميتها فى التنمية.

العمل على حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة وذلك عن طريق المعارض والترويج لها على المستوى الداخلى والخارجى .

العمل على زيادة الوعى المصرفى بين النساء حتى يستطعن الحصول على فرص تمويل اوسع من قبل البنوك.

الأهتمام بالبرامج المتكامله فى تنمية المشروعات النسوية الصغيرة فى المجالين الأقتصادى والإجتماعى حتى تتحقق الفائده المرجوه من المشروع الصغير.

- **دراسه[4] (محمد عثمان محمد الامين 2010)** اثار سياسات البنك المركزى على منح التمويل الاصغر – دراسة حالة بنك فيصل الاسلامى السودانى فى الفترة 2004– 2008م رسالة ماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، وتتمثل مشكلة الدراسه فى الاتى :-

قطاع الصناعات الصغيرة من القطاعات المهمة التى تعمل على خلق اضافه مقدرة فى الناتج القومى الاجمالى وتضيق دائرة الفقر فى الدول الأقل نموا.

إن عدم كفايه التمويل المقدم لهذا القطاع وانعدام المتابعه فى حاله تمويله من الجهات المصرفيه ادى الى فشل الكثير من المشروعات. بالاضافه إلي عدة أسباب أخرى ، ادت بدورها الى ضعف تمويل الصناعات الصغيرة وانه فى كثير من الاحيان ونسبه لمحدويه وامكانيات القطاعات الصغيرة تعجز هذه الصناعات عن توفير الضمانات اللازمه للحصول على التمويل ، وعدم قدرة تلك الصناعات على المنافسه التجاريه، اضافه إلى ان الصناعات الصغيرة عرضه للمتغيرات الخارجيه بدرجة اكبر من الصناعات الكبيرة .

اذن فان دور المصارف ضئيل فى هذه القطاعات بالرغم من الاهتمام المتزايد عاما بعد عام من جانب البنك المركزى به من خلال سياساتة التمويليه – والسؤال هو ؟ هل تلتزم المصارف بتلك السياسات ؟ والى اى مدى تؤثر سياسات البنك المركزى على منح التمويل الاصغر ؟

وكانت اهداف الدراسه كالاتى :-

محاولة تاكيد اهمية هذا القطاع ، ومعرفة معوقات تقديم التمويل اللازم له.

توضيح دور واهمية ادرات او وحدات التمويل الاصغر فى الجهاز المصرفى مما يتعلق بتمويل صغار المنتجين والحرفيين.

---

[4] (محمد عثمان محمد الامين 2010) اثار سياسات البنك المركزى على منح التمويل الاصغر – دراسة حالة بنك فيصل الاسلامى السودانى فى الفترة 2004- 2008م رسالة ماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا

دراسة مدى التزام المصارف بتنفيذ سياسة البنك المركزى المتعلقه بمنح التمويل الاصغر، كما جاءت نتائج الدراسه على كالأتى :-

المشروعات الصغيرة ذات مخاطر عاليه مما يؤدى الى تمويلها بنسبة ضئيله مقارنه بباقى القطاعات الاقتصاديه.

ضعف الضمانات اللازمه يحول دون الحصول على التمويل الكافى للمشروعات الصغيرة ممايتسبب فى فشلها.

عدم التزام المصارف وسياسات البنك المركزى ذات الصله بقطاع التمويل الاصغر يهدد هذه المشاريع بعدم الانتاجيه والاستقرارا.

السياسات الاقتصاديه فى الدوله اهتمت بقطاع التمويل الاصغر ودورة فى التنميه الاقتصاديه بدليل وجود نص فى السياسات النقديه والتمويليه التى تصدر من البنك المركزى بتوجيه نسبه لاتقل عن 12% من اجمالى التمويل لهذه القطاعات.

موجهات وسياسات البنك المركزى ذات الصله بالتمويل الاصغر تحتاج الى اعادة نظر لذلك لاتحفز المصارف على الالتزام بها والسبب ان :-

الضمانات غير التقليديه والصادرة من البنك المركزى لقبول تمويل المشروعات الصغيرة ضعيفه.

النسبه الملزمه للمصارف بتوجيه 12%من محفظة تمويلها لقطاع التمويل الاصغر تعتبر كبيرة جدا خاصه عند مقارنتها مع حجم المخاطر وقلة العائد من تمويل هذا القطاع.

من المصاعب التى تواجه المصارف فى تمويل المشروعات الصغيرة انها تحتاج الى متابعة دقيقة.

حجم التمويل المناسب له اثر كبير ودور رئيسى فى نجاح المشروعات الصغيرة والتمويل الكافى يسهم فى نجاح واستمرارية المشروعات.

عملاء التمويل الصغير يتم تمويلهم بالمجامله او المحسوبيه وليس بالاستحقاق.

كما توصى الدراسه بالاتى:-

التزام الدوله بتوفير ميزانية لدعم الضمانات والاعمال الصغيرة.

تفعيل دور الزكاة لمعالجه الفقر حتى يتثنى لها القيام بدوره كاملا فى القطاع المصرفى وكذلك المؤسسات الحكوميه والمنظمات المحليه وعدم ترك الجهاز المصرفى يتصدى للمهمة بمفرده.

على البنوك ادخال معالجات فيما يختص بالضمانات والضرائب والرسوم المفروضه على التمويل الممنوح.

زيادة انتشار فروع البنوك فى المناطق الريفيه الفقيرة حتى يتثنى لها القيام بدورها الاجتماعى.

المتابعه اللصيقه والمستمرة بواسطه مؤسسات التمويل الصغيرة لتلافى اى انحراف او اخفاق فى اى مرحله من مراحل الانتاج وبالتالى إيجاد المعالجه اولاً بأول.

إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

نلاحظ ان الدراسات السابقة ركزت على تحقيق التنمية الأقتصادية والإجتماعية على جانب الأقتراض الخارجى وما يترتب عليه من ديون يتعثر على السودان سدادها كما هو موضح فى مشكلة الدراسة الأولى، ولقد ركزت الدراسة الثانية على قياس المقدرة الإئتمانية للمصرف وعلى مقدرة العملاء على سداد مديونياتهم ، وجاءت الدراسة الثالثة مبينة مساهمة المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الأقتصادية والإجتماعية كما انها بينت المشاكل والمعوقات التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة.اما مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها اعتمدت على برنامج التمويل الأصغر كأداة من ادوات تحقيق التنمية الأقتصادية والأجتماعية وكإستراتيجة تضمن بها كافة العناصر التى تكفل نجاحها وتحقيق الهدف المنشود منها وذلك عن طريق الأتى :-

توفير القدر الكافى من مصادر الاموال.

تفعيل دور التمويل الأصغر فى المصارف من خلال انشاء ادارة للتمويل الأصغر .

الإهتمام بنشر ثقافة التمويل الأصغر للمؤسسات المصرفية العاملة فى هذا المجال.

تقييم دراسات الجدوى المقدمة من قبل العملاء تقييم مهنى بحت دون تدخل للعلاقات الشخصية او استغلال النفوذ.

الأهتمام بالمتابعة والمراقبة لمشاريع التمويل الأصغر وتقديم التقارير الدورية عن اداء عملاء التمويل الأصغر ويتم ذلك عن طريق ضباط الأئتمان (Credit Officer).

المبحث الاول

مفهوم وتعريف التمويل الأصغر

مفهوم التمويل الأصغر:

إن مفهوم التمويل الاصغر فى السودان يفترض ان يكون، هو التمويل الذى يحتاج له الفقراء نسبيا الذين يمارسون عملاً اومهنة فى السوق او المنزل ولا يستطيعون ان يقترضوا من البنوك واحياناً لايجدون من يسلفهم ولايجدون من يمد لهم يد العون فى مجال التسليف من اى جهه. هؤلاء المنتجون هم إما افراد او اسر منتجه يعملون فى انتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون على موارد اغلبها محلية طبيعية او مصنعه مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة ويبيعون منتجاتهم فى سهولة ويسر نسبة للطلب اليومى او استجابة للطلبات الاخرى . وتجد مثل هؤلاء المنتجين او المهنيين دائماً يعانون من شح الموارد المالية لشراء مدخلات الانتاج ويلجؤون للاستدانة اما من التجار واما من الاصحاب والجيران وليست لهم المؤهلات او الضمانات التى تمكنهم من الحصول على القروض من البنوك لاسباب منها صغر حجم القرض وكذلك صعوبة ايجاد ضمان مثل الرهن او عدم الالمام باجراءات البنوك.

وغالبا ما يكون مثل هؤلاء المنتجين الصغار فى حالة انتاج مستمر للطلب العالى لمنتجاتهم فهم فى الغالب ينتجون للفقراء امثالهم وفى نفس الوقت يواجههم تحدى فى تنفيذ الطلبات لانتاجهم لغير الفقراء مما يضطر الطالب للدفع مقدماً اودفع ما يسمى بالعربون.

ومن هنا تاتى الحاجة للتمويل الاصغر لمساعدة مثل هؤلاء المنتجين الصغار سواء فى الاحياء او الاسواق فى الريف او المدن . وتعتمد فلسفة التمويل الاصغر الى انشاء صندوق خاص بحيث يستطيع هؤلاء المنتجين للوصول الى التسليف بطرق ميسرة تمكنهم من الاستجرار الدائم والسداد المنظم حتى يتمكنوا من الاعتماد على انفسهم فى إيجاد التمويل بعيدا عن التعقيدات والبيرقراطية التى تمارسها البنوك. فضلاً عن الضمانات التى يمكن توفيرها للصندوق من المنتجين انفسهم او من مؤسسات اخرى تربطهم بها علاقات نقابة او اتحاد او تكامل فى الانشطة

هنالك الكثير من الافراد الذين يزاولون المهن والذين يعملون فى الاسر المنتجة. ومنهم بائعات الطعام فى الاسواق والمدارس والمرافق العامة وهناك الكثير من التجار رجال ونساء والصناع الحرفيين الذين يستخدمون المواد المحلية المتاحة. يوجد هؤلاء فى القطاع غير المنظم يؤدون خدمات وانتاج ضرورى جدا للحياة ولايجدون اى نوع من التمويل لتحسين جودة انتاجهم وخدماتهم مما يؤثر سلباً على الاقتصاد وعلى صحة الانسان وعلى جودة الانتاج وعلى التسويق .وعلية فإن مفهوم التمويل الاصغر يستهدف مثل هؤلاء الافراد الذين يديرون العمل لوحدهم او بمساعدة عامل او عاملين اثنين على الاكثر. او الافراد العاملون فى الاسر المنتجه والذين يستعينون بافراد الاسرة فى العمالة. وهؤلاء هم الفقراء الذين يعانون من الفقر النسبى ولايحتاجون الى منحة بقدر مايحتاجون الى تمويل.

أيضا هناك شريحة المعاقين وشرائح المراة وبعض المسنين الذين ينتجون باستخدام موارد ومدخلات محلية ويحتاجون الى قدر يسير من التمويل لايجدونه وليس لهم اى طريقة للوصول للبنوك او لاى جهة تساعدهم. مع مراعاة توفر ثقة الذين يتعاونون مع امثال هؤلاء من التجار الكبار اصحاب المواد الخام والمدخلات التى يحتاجها هؤلاء المنتجون.

تعريف التمويل الأصغر:-

التمويل الاصغر هو عمليه خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والدفعيات وتحويل النقود والتامين للفقراء واصحاب الدخول المتدنية فى الاسر واصحاب المشروعات الصغيرة ويقدم التمويل الاصغر فى الغالب من ثلاثه مصادر رئيسه:-

- المؤسسات الماليه كالبنوك وخاصه البنوك المحليه والتعاونيات.

- المؤسسات شبه الرسميه مثل الممولين واصحاب المتاجر والمجموعات التى تخدم بعضها البعض.

يشمل تعريف التمويل المؤسسى خدمات التمويل الاصغر التى تقدم بواسطه المؤسسات الرسميه وغير الرسميه والتى تعتبر مجال عملها الرئيسى هو تقديم الخدمات.

تهدف عمليات التمويل الاصغر مثل حساب الادخار والقروض الاصغر الى توفير فرص للفقراء للخروج من دائرة الفقر، ويمكن عن طريق التمويل الاصغر لهذه الشرائح ان تضمن ظروفا

افضل فى مجال التغذية والتعليم والرعايه الصحية والسكن لاسرهم ، حيث ان التمويل الاصغر قام بمساعدة الملايين فى الدول النامية ورفع مستويات المعيشه.

ويتطلب التمويل التقليدى المصرفى ان يقدم المستفيد ضمانات لكى يمنح القرض. بينما ان الناس الاكثر فقرا فى العالم لايملكون هذه الضمانات، فضلا عن ان البنوك التقليديه فى الغالب لا تكون حريصه على منح القروض الصغيرة عندما يكون عائدها اقل من تكلفة اجراء صفقاتها إزاء المعوقات ، فكيف يعمل التمويل الاصغر.

تستخدم اغلب مؤسسات التمويل الضمانات الاجتماعيه المتمثله فى شكل المجموعات لضمان السداد ، حيث يقوم المستفيدون باخذ القروض فى شكل مجموعات وفى حالة تعثر السداد من قبل احد المستفيدين فإن كل المجموعه ستكون عرضه لاجراءات عقابيه وفى بعض الاحيان يحظرون جميعا من تلقى القروض، ثم يشجع ضغط المجموعه المستفيدين من القروض على دفع القروض بالكامل وفى الزمن المحدد لها مما يؤدى الى نسب سداد عاليه وفى حالة الاخفاق تكون الاسباب الرئيسيه هى المرض او الكوارث الطبيعيه او الازمات غير المتوقعه.

ان مدة القروض الصغيرة فى الغالب مدة قصيرة مقارنه بالمدة التى يقدمها البنك التقليدى وهى فى الغالب تتراوح مابين مدة ست اشهر الى سنه واحدة مع وجود دفعيات الاسعار الفائدة تتم اسبوعيا، هذه المدة القصيرة للقروض والدفع الاسبوعى للاقساط تساعد المستفيدين على عدم الدخول فى تبعات دفعيات كبيرة، ان هذا النوع من الصفقات المشددة التى تركز على الدفعيات الاسبوعيه تكون اكثر تكلفه من تكلفة القروض المصرفيه التى تقوم بمنح تمويلات كبيرة الى المستفيدين اكثرا ضمانا من الناحيه الاقتصاديه، تاخذ المؤسسات التمويليه اسعار فائدة تبدو اعلى من ما تتطلبه تغطية تكلفة القروض، ان هذه الفوائد لاتزال اقل بكثير مما يدفعه المستفيدون فى قروض الممولين الافراد او مايدفعه حاملو البطاقات الائتمانيه.

مؤسسات التمويل الاصغر مفاهيم و تعريفات:

مؤسسات التمويل الصغير هى:

مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويلالاصغر و هى تضم انواع مختلفه من المؤسسات تتراوح ما بين:-

أ- الرسميه مثل البنوك.

ب- شبه الرسميه مثل التعاونيات و المنظمات غير الحكوميه و بنوك الادخار فى القرى غيرالرسميه مثل مجموعات الادخار و الائتمان او التسليف.

ج- الواقع يعكس ان معظم الفقراء فى العالم ما زالوا يفتقرون الحصول على خدمات. ماليه قابله للاستمرار سواء فى مجال الادخار او الائتمان و يتمثل التحدى الكبير الذي يواجه معظم الجهات العامله فى معالجة القيود التى تستبعد الناس من المشاركه التامه فىالقطاع المالى.

يمكــن للخدمات المالــيه ان تلعــب دورا حاسما فى تخفيض اعداد الفقراء و ذوى الدخل المــنخفض (Low Income People) العاطلــين عن العمل بالحصول على الخدمات بشكل دائم يمكــن العاطلــين عــن العمــل من زيادة دخولهم و بناء اصولهم و تخفيض مدى تعرضهم للصدمات الخارجيه.

الخــدمات الماليه تعطى الاسر الفقيره و العاطلين عن العمل من الشباب ,و الحرفيين اسباب القــوه ممــا يــسهل لهم تخطى مرحلة التفكير فى البقاءعلى قيد الحياة الى مرحلة التفكير فى التخطــيط للمــستقبل و اقتــناء الاصــول الماديه و الماليه و الاستثمار فى التغذيه و تحسين الاحوال المعيشيه.

التمويل الا صغر ادا ة قوي ه لمحاربة الفقر و البطاله .يعنى التمويل الا صغر ببناء انظمه ماليه تقدم الخدمات للفقراء و العاطلين عن العمل. لا يحقق التمويل الصغير كامل امكاناته الا اذا تم ادماجه فى النظام المالى العادى القائم فى البلد المعنى.

يمكن للتمويل الاصغر تمويل تكاليفه و عليه فإن ذلك يؤدي للوصول لعدد كبير من المستهدفين ما لــم تقــم الجهــات العامله بتقديم خدمات التمويل بتقاضى ما يكفى لتغطية نفقاتها

فانها ستظل دائمـــا محـــدودة بما هو متاح من موارد الدعم المالى الضئيله و غير القابله للتعويل عليها من جهات حكوميه او جهات مانحه.

التمويل الاصغر يعنى اقامة مؤسسات ماليه محليه دائمه يمكنها اجتذاب الايداعات المحليه و من ثم اعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات ماليه اخرى.

التمويل الاصغر ليس دائما الحل توجد انواع اخرى من المسانده قد تنجح و هى اكثر فاعليه للمعوزين الذين لا دخل لهم و ليس لديهم وسائل الحصول على القروض.

ســـقوف اسعار الفائده تمنع مؤسسات التمويل الصغير من تغطية تكاليفها مما يقلل اويحجب جانب العرض من الائتمان للفقراء.

دور الحكـــومه يقتـــصر علـــى تـــسهيل الخدمات الماليه و ليس تقديمها مباشرة ليس بوسعالحكـــومات ابـــدا النجاح فى تقديم خدمات الإقراض و لكن يمكنها خلق البيئه الملائمه للتمويلالصغير.

المـــوارد المالـــيه التـــى تتيحها الجهات المانحه ينبغى ان تكمل راس المال الخاص لا ان تزاحمه, الدعم المالى الذى تقدمه الجهات المانحه ينبغى ان تكون مسانده مؤقته.نقطـــة الـــضعف الرئيـــسيه فـــى عمل المؤسسات التمويليه هى نقص المؤسسات القويه والمديرين الاقوياء , على الجهات المانحه تركيز المساعده التى تقوم بتقديمها على بناء القدرات و ذلك لخلق الكوادر القويه و المدربه القادره..التمويل الاصغر يحقق افضل نجاح حين يقيس – و يكشف عن – ادائه فرفع التقارير تؤدى الى تحسين الاداء هذا بالاضافه الى تقدير قيمة التكاليف و المنافع مؤسسات التمويل الصغير عليها وضع تقارير دقيقه مقارنه عن ادائها المالى على سبيل المثال (تقارير تسديد القروض– الاسترداد– والقياس الاجتماعى) الشفافيه هى احد اهم اركان الاداره فى مؤسسات التمويل الصغير.

و علـــيه يـــوجد اتفاق متزايد فى الراى لضرورة ضمان استدامة حصول الفقراء و العاطلين عن العمل على الخدمات الماليه من خلال مؤسسات قابله للاستمرار .

تدل خبرة الجهات المانحه طوال 30 سنه من مشاركتها فى الانشطه الاقتصاديه و حوارها مع المجمـــوعه الاستـــشاريه لمـــساعدة الفقراء مكنها من تعلم الكثير عما ينجح وما لا ينجح فى مساعدة الانظمه الماليه الموجهة للفقراء.

و لكـــن يبقـــى الكثير لتعلمه لانه ما زال التمويل البالغ الصغر و مساندة الجهات المانحه له دون الحد الممكن.

تـــشير عبارة مؤسسة ماليه الى ايه مؤسسه عامه او خاصه تجمع الاموال من الجمهور او الجهـــات المانحه و تستثمرها فى اصول ماليه كالقروض او السندات او الايداعات و ليس فى ممتلكات ماديه ملموسه.

تـــتالف البنـــيه الاساســـيه فى قطاع التمويل الاصغر من جهات مراجعه جيده و هيئات تقييم الاهليه .الائتمانيه وشبكات المهنيين والاختصاصين. مؤســـسات الـــتمويل الـــصغير غالـــبا مـــا تكـــون منظمات غير حكوميه , غير ان انواع المؤســـسات المالـــيه المـــتعامله مع الافراد اى التى تقدم خدمات ماليه للافراد من المستهدفين اوســـع نطاقـــا بكثير من المنظمات غير الحكوميه وتشمل البنوك التجاريه المملوكه للدوله وشركات القطـــاع الخاص, وبنوك مكاتب البريد واتحادات الائتمان والجمعيات التعاونيه, ومنظمات المجتمع المدنى ومؤسسات الوساطه الماليه غير المصرفيه كشركات التمويل والتامين.الفئات المستهدفه تـــتفق كـــل تجـــارب الإقـــراض الصغير على استهداف الأشخاص الذين ترفض البنوك التجارية الـــتعامل معهم لا لشيء إلا لأنهم فقراء ومعدومي الدخل ، فالاعتقاد السائد أن الفقير لا يستطيع أن يسدد القرض.

المبحث الثانى

مقدموا التمويل الاصغر

هنالك عدد من الجهات تقوم بتقديم التمويل الاصغر للشرائح المستهدفة وتتمثل هذه الجهات في القطاع المصرفي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والصناديق الاجتماعية ومشروعات التنمية الريفية، وفيما يلي تناول هذه الجهات بالتفصيل كالآتي:

أولاً: القطاع المصرفي:

هنالك 23 بنكا يعملون على مستوى القطر تمشيا مع إستراتيجية حكومة السودان الحالية والمسار الدولى فإن النظام المصرفى يتكون من بنوك متخصصه وتجارية مملوكة للقطاع الخاص والعام ، البنوك المتخصصه تستهدف قطاعات معينة كالتنمية الاجتماعية والزراعية والثروة الحيوانية والتنمية الصناعية أو مجموعات محدده كالزراع.

بجانب البنوك (التجارية والمتخصصه) فإن الأئتمان الاصغر يتم تقديمه بواسطة عدد واخر من المنظمات غير الحكومية ((محلية ودولية)). مشروعات التنمية الريفية والصناديق الاجتماعية الحكومية .

ثانياً: المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي:

معظم الإئتمان المحلي حتى الان قد تم بواسطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي.

أن المنظمات غير الحكومية والمحلية تعمل على اساس مجتمعي تركز على عمليات ترتبط بالقواعد بدلا عن مؤسسات تمويل رسمية وهي تعمل مباشرة مع المجتمعات ومنظمات المجتمع المحلي.

وتنتهج أساليب مرنة في إستخدام الأئتمان كأداة لتخفيف الفقر، ونسبة لتدفق اللاجئين الريفين والنازحين إلى المناطق الحضرية لزيادة مستوى الفقر الحضري فإن غالبية المنظمات غير الحكومية تعمل في القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية.

ثالثاً: الصناديق الاجتماعية:-

هنالك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان توفر الدعم للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض وتشمل النساء وكبار السن والطلاب والخريجين وتستهلك المنح والدعومات جزءا من من موارد هذه الصناديق التمويل الأصغر في الفترة مابين 1991-2000م.

والسودان يشهد إعلان الأمن الغذائي ، وإنطلاقة ثورة التمويل الأصغر والمنح للفقراء وهنالك صندوق أخر الا وهو مؤسسة التنمية الاجتماعية أسس عام 1997 م وهي ناشطة في تقديم التمويل الاصغر للعملاء بقواعد المجتمع وهنالك مؤسسات أخرى بولايات الجزيرة والنيل الأبيض والقضارف وشمال كردفان ونهر النيل لكن معظمها غير نشطة.

رابعاً: مشروعات التنمية الريفية:-

العديد من مشروعات التنمية الريفية ممول من مانحين دولين الهدف الكلي لهذه المشروعات هو تحسين المستوى المعيشي ودخول الفقراء الذين يعيشون في مجتمعات ريفية عانت من نزاعات مدنية أو جفاف أو كوارث طبيعية أخرى تستهدف المشروعات أو شرائح محددة من العملاء وفقا للمواجهات الخاصة للمانحين بالرغم من أن بعض هذه المشروعات قد توسع مداها تستهدف طاقات من المجتمع غير فقيرة من بين أفضل المشروعات المعروفة الجارية ومع مكون ريفي قوي هو مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية، ومشروع جنوب كردفان للتنمية الريفية ومشروع الأمن الغذائي الخاص ، ومشروع الفاشر لسبل العيش المستدام المخاطر التي ينطوي عليها التمويل الاصغر،والتي يمكن أن تحقق للجهه الممولة خسائر أكبر من العائد المتوقع.

المبحث الاول

نبذة عن الجهاز المصرفى فى السودان

مقدمه:

اصبح التمويل الاصغر جزء لا يتجزأ من انشطة المصارف فى مختلف بلدان العالم باعتبارة اداتها الفاعله لتوسيع نطاق حاجتها الماليه المقدمه للفقراء، وبزيادة معدلات الفقر فى السودان ازدادت الحاجه الى استخدام اليات مناسبه للحد من انتشارة وانتشال من لحق بهم من افراد المجتمع من وهدته. وكغيرها من المؤسسات التى يقع على عاتقها المساهمه فى التصدى لهذه الظاهرة وجدت المصارف السودانيه مجال التمويل الاصغر بحسبانه احدى الآليات المناسبه لمساعدتها على القيام بهذا الدور الاجتماعى وظل عددها ينمو واتسع نطاق عملياتها جغرافيا ليغطى العديد من مناطق السودان وقطاعيا ليشمل مختلف القطاعات.

استلزم هذا الانتشار لعمليات التمويل الاصغر المصرفى صياغه أسس وضوابط لتحكم وتنظم عملياته والتى لابد لها من ان تكون منسجمه مع ما يصدره بنك السودان من سياسات وضوابط منتظمه بوصفه الجهه المركزيه المسؤله عن الاشراف على هذا القطاع ومها احكمت صياغه السياسات والضوابط فسوف لن تكون مبراة من قصور فى احد جوانبها الامر الذى قد يؤدى الى تعثر هذه المؤسسات ويعيق تحقيقها لاهداف عملياتها التمويليه لذا لابد من مراجعه دوريه للتجربه للوقوف عن النجاحات المتحققه واوجه القصور فيها فى اطار التقويم المستمر لمسار عمليات التمويل الاصغر

المصارف السودانيه والتمويل الاصغر :

بلغ عدد المصارف السودانيه التى تقدم التمويل الاصغر فى السودان نحو 20 مصرفا ، وذلك حسب الشروط والامتيازات والنظم الواردة فى السياسات التمويلييه والتى من اهمها ان لايقل حجم التمويل الاصغر – اى المقدم للمهمشين والحرفين وصغار المنتجين بما فى ذلك الاسر المنتجه عن 10% كما جاء فى السياسه التمويليه للعام 2005م، على الرغم من الاختلافات بينهما فى حجم التمويل ،وعدد المشروعات الممولة ونسب النعثر الا انها وباستثناء بنك الادخار والتنميه

الإجتماعيه تنفق الى حد كبير من النسب الضعيفه للتمويل من اجمالى التمويل . الجدول رقم **(2)** التالى يوضح الموضوعات بصورة تفصيليه :-

تشير احصاءات بنك السودان المركزى الى ان اجمالى التمويل الاصغر فى المصارف السودانيه قد ارتفع من 3مليار عام 2003م الى اكثر من 4 مليار فى العام 2004م وبالرغم من هذه الزيادة الا ان نسبه من اجمالى التمويل المصرفى ظلت لاتتجاوز 1% فى اغلب المصارف، باستثناء بنك الادخار والتنميه الاجتماعيه وبنك تنمية الصادرات وبنك النيلين والزراعى والسودانى كما ارتفع عدد المشروعات الممولة فى اكثر من 7 الف مشروعا الى اكثر من 9 الف مشروعا بنفس الفترة.

الجدول رقم (2) يوضح الوحدات المصرفيه حسب سقف التمويل للافراد:

نوع الوحدة المصرفيه / سقف التمويل	مصرف تجارى		مصرف متخصص		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اقل من 500.000	1	5.3	1	7.7	2	6.3
100.000-500.000	15	78.9	11	84.6	26	8.3
اكثر من 200.000	3	15.8	1	7.7	4	12.5
المجموع	**19**	**100**	**13**	**100**	**32**	**100**

الجدول(3) يوضح الوحدات المصرفيه حسب سقف التمويل للمجموعات:

نوع الوحدة المصرفيه / سقف التمويل	مصرف تجارى		مصرف متخصص		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اقل من 1.000.000	0	0	1	7.7	1	3.1
1.000.000- 3.000.000	4	21.1	2	15.4	6	18
3.000.001- 6.000.000	1	5.3	1	71.7	2	18.1
لايوجد	14	53.7	9	69.2	23	6.3
المجموع	**19**	**100**	**13**	**100**	**32**	**100**

يلاحظ من الجدول التالى انه بالرغم من ان اغلبية الوحدات المصرفيه تتضمن برامجها للتمويل الاصغر عنصرا خاصا بالادخار الا ان قله قليله منها هى التى تعتبر اجباريا ويوضح الجدول ان 93.75% من عمليات التمويل الاصغر يمكن ان تتم دون ارتباط ملزم ببرامج ادخار لدى الوحدات المصرفيه الممولة الامر الذى ييسر كثيرا من عمليات التمويل الاصغر رغم مخاطر هذه العمليه وماقد ينجم منها من صعوبات تتعلق بالمتابعه اللصيقه لآداء الممول وكفاله استرداد مبلغ التمويل ماهو ملفت ان المصارف التجاريه لاتعتبر الادخار اجباريا فى عملياتها للتمويل الاصغر.

المبحث الثانى

مبادئ وضمانات التمويل الأصغر

لاعداد مشروعات ناجحة ومتطورة يجب الالتزام بالمبادئ الآتية:

1-المبدأ الأول:-

تقديم خدمات تلبى إحتياجات اصحاب المشاريع الصغيرة بحيث يراعي ذلك الأتى:-

1-ملائمه شروط التمويل المتطلبات الفنية والقانونية وبيئة المستفيدين

2- تكرار عملية منح التمويل بحيث لايكون لمره واحدة فقط (الاستمرارية) ما لايتحقق عندما يلتزم العملاء بسداد التمويل.

3-ترك خيار المشروع للعميل حتى يتمكن من توظيف مهارته وقدراته حسب خبراته فى المجال مما يوفر فرص النجاح للمشروع .

4-التدرج فى منح التمويل يكون حجم مبلغ التمويل لايتعدى احتياجات تأسيس مشروع لاول مره ، بناء على مبداء تراكم الخبرات والمهارات التسويقية والإدارية الى أن يصل مرحله مايعرف ب Enter preneurship

5-أن يكون الممول صديقاً للمستفيدين

المبدأ الثاني:-

خفض كلفة التمويل وفقاً للاتى:-

1-رفع كفاءه عمليات منح التمويل عن طريق خفض الزمن الذى تتطلبه إجراءات منح التمويل الى حده الادنى.

2-الإبقاء على التكلفه التشغيلية فى حدها الادنى لجعل إدارة عمليات التمويل منخفضة.

3-منح التمويل بتكلفه أقل فى حالة السداد فى الوقت المحدد (تحفيز الزبائن المميزين)

4-مرونه عمليات منح التمويل وتبسيط إجراءاتها.

5-اللامركزية فى منح التمويل ، فروع أو وحدات متخصصة على أن يكون ضباط الائتمان هم نقطة الارتكاز فى عملية منح التمويل.

المبدأ الثالث:-

حث المستفيدين من عملاء / زبائن التمويل الاصغر على سداد الالتزمات التى عليهم عن طريق الاتى:-

أ-إستخدام الضمانات غير التقليدية المتعارف عليها فى السياسة التمويلية لمؤسسة المعنية والتى تحث على قوة روابط المجتمع المحلى.

ب- حفز العملاء المميزين بتكرار و إستمرار عملية التمويل فى حالة السداد المنتظم.

ج- زيادة مبلغ التمويل بتكلفة أقل فى حالة السداد فى الوقت المحدد.

د-منح التمويل بتكلفة أقل فى حالة السداد فى الوقت المحدد.

المبدأ الرابع:-

يجب أن تغطى تكلفه التمويل الخدمات المترتبه على منح التمويل الاصغر للاسباب الآتية:-

1-تتميز التمويلات الممنوحة لعملاء التمويل الاصغر بأنها صغيرة الحجم نسبياً مما يجعل تكلفة تقديمها أعلى مقارنه مع القروض كبيرة الحجم.

2-المستفيدون من التمويل من عملاء التمويل الاصغر قادرين ومستعدين لدفع هذه التكلفة لضمان إستدامة خدمات التمويل الأصغر يجب إجراء حساب تكلفة لتقديم تلك الخدمات وفق أليات السوق أو حجم الطلب على السلعة.

3-التأمين على المشروعات التمويل الاصغر لتفادى المخاطر العارضه.

4-التأمين على جودة المنتج والنافذة التسويقية التى تستوعب المنتج.

5-التعبئه الجيدة للمنتج.

ضمانات التمويل:-

فى اطار مساعى بنك السودان المركزى الراميه الى تنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر فقد تقرر استخدام ضمانات غير تقليديه تتواءم مع طبيعه التمويل الاصغر وماخوزة من تجارب المصارف والمؤسسات الماليه السودانيه والعالميه التى تعمل فى هذه المجال وتشمل الاتى:-

أولاً: ضمان المجموعة:-

هو الضمان الذى تقدمه المجموعات التضامنيه للافراد المنضوبين تحت عضويتها والذى يفيد بان المجموعه هى التى تتحمل مسؤليه سداد التمويل على الافراد ويتم ذلك عبر صناديق الضمانات المشترك للمنشأة من قبل منظمات المجتمع المدنى كالجمعيات والاتحادات .....الخ

وعلى المصارف الاخذ فى الاعتبار التدابير التاليه :-

أ- ربط العملاء بمخاطر الائتمان من خلال المدخرات التى يتم الحصول عليها من اعضاء. منظمات المجتمعات المحليه كضمان جزئى للتمويل، على ان يتم دفع عائد عليها، بحيث يستخدم هذا العائد او جزءا منه لبناء راسمال الصندوق او يوزع على اعضاء منظمات المجتمع بما يتناسب مع مدخراتهم.

ب-تقديم التمويل لمنظمات المجتمع المحلى فى حالة إيفائها بمتطلبات معاير الاداء التى تشمل على كل او بعض المؤشرات الآتيه :-

- الهويه القانونيه الموثوقه من الجهات الرسميه .
- هيكل تنظيمى ملائم يتضمن الوصف الوظيفى.
- تطبيق اللوائح الاداريه ، والنظم الائتمانيه ، وتدابير ادارة المتاخرات.
- حجم المدخرات التى تم الحصول عليها.
- نوعية محفظه تمويل منظمة المجتمع المحلى التى تقيم بمعدلات استرداد التمويل ونسبة المتاخرات ، ونسبه مخاطر المحفظه وكفالة الاحتياطى المخصص للديون .

ثانياً: ضمان حجز المدخرات :-

يمكن حجز المدخرات كضمان فى حالة تقييم التمويل الاصغر للافراد او المجموعات من خلال مجموعات مكونة من 15-20 عقود وذلك باشراف ضباط التمويل او الموظفين الميدانين مع مراعاة التدابير الآتية :-

- معاملة المدخرات كاموال مشتركه يتم استثمارها فى نشاط او قطاع محددة او مضاربه او ان يتلقى المودعون عائدات سنويه على اسهام ودائعهم فى المحفظه الاستثماريه للمصرف. وفى هذه الحاله تعامل حسابات التمويل بنفس معامله حسابات الودائع الاستثمارية.
- التدرج نحو انماط تمويليه ملائمه للتمويل الاصغر بحيث تكون البدايه بتقديم التمويل بمبالغ صغيرة وبصيغة المرابحه، وعندما يثبت العميل جدارته الاستثماريه ومقدرته على ادارة مشروعه بصورة ناجحه واقتصاديه مما يمكن المصرف او مؤسسه التمويل الاصغر من الانتقال الى صيغ التمويل الاخرى كالمشاركه والمضاربه.
- رهن الممتلكات المشتركه المنقوله كضمان للتمويل الاصغر والمجموعات عن طريق وثيقه الملكيه. حيث يمكن استخدام هذه النوع من الضمانات مع العملاء الذين سبق التعامل معهم ويملكون مشروعات جيدة الاداء ويتمتعون بسجل ائتمانى جيد مع مراعاة الالتزام بالموجهات التاليه:-

- استخدام خدمات المكاتب المتخصصه (المتفق عليها) على الاجراء والتقييم الصحيح للاصول المرهونه.
- الرصد والمتابعه اللصيقه للعملاء لضمان توفير معلومات مباشرة بشان تقدم العمل وألا يتجاوز التمويل قيمه الاصول بصورة كبيرة فى نهايه مدة التمويل.
- ان يستخدم رهن الممتلكات المنقوله بصورة عامه فى حالة التمويل الاصغر قصير الاجل الذى لا يتجاوز مدته عاما واحدا.
- ان يحرر عقد الرهن بصورة مبسطه ويسجل لدى المسجل العام او اى جهة متخصصه.

ثالثاً: الرهن الحيازى للممتلكات القيمه:-

يمكن استخدام الممتلكات القيمه كضمان لتمويل الافراد من قبل المصارف والمؤسسات الماليه او من قبل منظمات المجتمع المدنى فى مقابل تقديم التمويل لاعضائها ، بدلاً من اضافتها الى المدخرات ، وذلك مع مراعاة مايلى:-

أ- تقلبات الاسعار فى السوق عند تحرير حجم التمويل:

فى حالة التمويل المباشر للافرادمن المصارف يجب ان لا يمتد تعريف المقتنيات الثمينه ليشمل جمع الاصناف حيث يعتبر الذهب والمجوهرات افضل الاصناف للرهن لدى المصارف .

ب- ونرجو ان نذكر ان الاعتماد على الضمانات لوحده لايضمن للمصرف استرداد امواله مالم تسبقه اتخاذ اجراءات وتدابير اساسيه لمنح التمويل المصرفى ،والتى ترتكز هذه فى حالة التمويل الاصغر على الاتى:-

- نوعية المشروع الممول ومدى نجاحه.
- المنظمات المتقدمه للمشروع.
- ان يتم منح التمويل للعملاء الناشطين اقتصاديا فقط ولهم خبرة فى مجال العمل المراد تمويله.
- التحقق من شخصيه العميل من ناحيه الجديه والالتزام والمقدرة الائتمانئه والمقدرة على ادارة المشروع.
- التدفقات النقديه للمشروع.

المبحث الثالث

السياسات الإقتصادية ودورها فى تخفيف حدة الفقر

مقدمة:

اخذ الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الكلية يشغل الكثير من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين ، فاعدوا لها الدراسات والنظريات التى تعتبر بمثابة وسيلة لتقويم كفاءة وأداء الاقتصاد القومى . كما أنها تعتبر أداة بيد الدولة تساعدها على صياغة وإعداد السياسات الاقتصادية الملائمة، أضافه الى أنها وسيلة يمكن من خلالها تحديد المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد القومى وكيفية معالجتها ، على هذا الاساس فان الاهتمام بكليات الاقتصاد القومي أصبح ضرورة لابد منها لجميع دول العالم وباختلاف أنظمتها الاقتصادية ، استناداًعلى ذلك نستعرض فى هذا المحور من البحث ، بعض المؤشرات الكلية للأقتصاد السودانى مع شرح لمكونات الناتج المحلى الاجمالي التى تبين السمات والخصائص التى يتمتع بها السودان، بالأضافة الى ابراز الجهود التى بذلتها الدولة إعتماداً على تلك السياسات فى تخفيف حدة الفقر ودعم الشرائح الضعيفة خلال الفترة 2000- 2010م.

اولاً:- المؤشرات الكلية للاقتصاد السودانى:-

جدول رقم (4) يوضح المؤشرات الكلية للإقتصاد السودانى خلال الفترة 2005 - 2010م:

البيان		2005	2006	2007	2008	2009	2010*
الناتج [1]المحلى	قيمة	19.5	22.21	24.21	26.03	27.63	28
	معدل نمو %	8.3	10	10.2	7.8	6.1	6
معدل التضخم[2]		8.4	7.2	8.1	14.4	11.2	14.9
سعر الصرف(جنية / دولار)[3]		2.5	2.17	2.01	2.19	2.32	2.37
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى بالجنية		2421.2	2179	3059.2	3262.6	3704	4750

المصدر: بنك السودان المركزى – وزارة المالية والاقتصاد الوطنى – التقارير السنوية،2005-2009م

***أرقام تقديرية اعتماداً على بيانات النصف الأول من العام 2010م:**

يشير الجدول رقم (1) الى الاتى:-

تراوح معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مابين 8.3% - 10.2% ، حيث بدأ متصاعداً اعتباراً من العام 2005 وحتى العام 2007، ثم اتجه الى التناقص تدريجياً حتى العام 2010م مرد انخفاض معدل الناتج المحلى الإجمالى فى الأعوام 2008 – 2010م هو انخفاض مساهمة عائدات البترول بسبب انخفاض اسعاره وتداعيات الأزمة العالمية المالية واثارها على الاقتصاد القومى. وبصفة عامه يعتبر السودان من الدول التى ظلت تحقق معدلات نمو مرتفعة منذ منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين .

معدلات التضخم تسير فى اتجاة تصاعدى، حيث كان التضخم يمثل رقماً واحداً خلال الأعوام 2005-2007 ، الى انه اصبح يشكل رقمين خلال الأعوام 2008 -2010م ، وبالتالى تأثر الشرائح الضعيفة بهذا الأرتفاع.

سعر صرف الجنية السودانى ، ظل يسجل استقراراُ حتى العام 2007م، الى انه انخفض تدريجياً حتى وصل الى ادنى مستوى له مقارنة بالدولار الامريكي فى العام 2010. فى ظل شح موارد النقد الاجنبى بصفة عامه خلال العامين 2009 و 2010م بسبب انخفاض عائدات البترول ، وكذلك صعوبة الحصول على موارد خارجية من النقد الاجنبى فى شكل منح وقروض ومعاملات تجارية ، فان الضغط على جانب الموارد سوف يؤثر سلباً على سعر صرف الجنية السودانى.

في ظل تداعيات انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع معدلات التخضم وانخفاض سعر الجنية السودانى فأن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى سوف يرتفع تدريجياً، وذلك لإرتباطه طردياً بمعدلات التضخم وعكسياً بإنخفاض سعر صرف الجنية السودانى.

ثانياً:- مساهمة القطاعات الأقتصادية فى الناتج المحلى الأجمالى:

جدول رقم 5) يوضح مساهمة القطاعات الأقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 2005 – 2010:-

مليون جنيه.

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	7.6	8.2	8.03	8.44	8.61	9
الصناعة:-						
البترول	2.9	3.4	4.47	4.29	1.99	1.8
أخرى	2.5	2.7	2.87	3.11	3.04	3.7
الخدمات:-						
حكومية	2.6	2.8	2.47	2.98	3.78	4.5
أخرى	3.9	5.1	4.37	4.72	10.21	5

المصدر: بنك السودان المركزى ، التقارير السنوية خلال الفترة 2005 – 2010

جدول رقم (6) يوضح مساهمة القطاعات الأقتصادية في الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 2005-2010م:-

نسبة مئوية.

القطاع الزراعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
	39.6	36.8	36.2	35.9	31.3	37.5
الصناعة						
البترول	15.1	15.1	20.1	18.2	7.2	7.5
أخرى	13.1	12.4	12.9	13.2	11.1	15.4
الخدمات:-						
حكومية	12.1	12.8	11.1	12.7	13.7	18.8
أخرى	20.1	22.9	19.7	20	36.9	20.7

المصدر: دراسة (عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل2011) تقويم تجربة التمويل الاصغر الأسلامى فى السودان، رسالة دكتوراه.

من الجدولين رقم (7) و (8) يتضح الأتى:-

سجلت مساهمة القطاع الزراعى نسبة مقدرة فى الناتج المحلى الإجمالى ، وان كانت تسير فى اتجاه تناقصى من عام لاخر خلال الفترة 2005 – 2010م . وقد بلغ الوزن النسبى للفترة 36.2%.

مساهمة قطاع البترول بدات مرتفعة فى العام 2005م (15.1%) الا انها ظلت تسجل انخفاضاً مستمراً اعتباراً من العام 2008 وحتى العام 2010 وقد بلغ متوسط مساهمة القطاع خلال الفترة 13.9 %.

مساهمة القطاع الصناعى تعتبر ذات اثر كبير ، حيث لم تنخفض عن 10% خلال الفترة 2005 – 2010 وقد بلغ مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 13% وهى تقارب مساهمة قطاع البترول.

مساهمة قطاع الخدمات الحكومية، تشابه مساهمة القطاع الصناعى خلاف البترول وهى فى ارتفاع مستمر. لقد بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 13.5%.

مساهمة قطاع الخدمات الحكومية الأخرى فى الناتج المحلى الإجمالى ظل يسجل نسباً مرتفعة جداً مقارنة ببقية القطاعات، مما يعنى ان الدوله تساهم بنسبة مقدرة بهذا الناتج. وقد بلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات الحكومية خلال الفترة 23.4% .

هذا وتشير الأتجاهات بصفه عامه الى ارتفاع مساهمة القطاع الزراعى والخدمات الحكومية وانحسار مساهمة القطاع الصناعى المرتبط بالبترول نسبياً مع ارتفاع مساهمة القطاع الصناعى.

ثالثاً: مؤسسات الدولة المساهمة فى تخفيف حدة الفقر فى السودان خلال الفترة 2000-2010م:-

يفتقر السودان إلى قاعدة بيانات متينة يمكن الاعتماد عليها لقياس فقر الدخل، ولتقييم طبيعة الظاهرة فى السودان فقد تم دراسة الوضع الراهن من خلال الاعتماد على بعض مؤشرات الرفاه الاجتماعى، وفى هذا الإطار تشير المصادر المتوفرة إلى أن حوالى 27% من الأسر يعيشون في مستوى معيشة عالى وان 38% من الأسر يعيشون فى مستوى متوسط ، وان 35% من الأسر يعيشون فى مستوى منخفض، وهذه المستويات تم تحديدها اعتماداً على مسح الأمومه الامنة فى العام 1999م ،ومما لاشك فيه أن هذه النسب قد حدث فيهاتغيير بنهاية العام 2010م، لكن لايمكن الجزم بارتفاعها أو انخفاضها من مستوى لأخر نظراً لافتقار وجود مصادر موثوق بها للقياس.

تم تأسيس وزارة تعنى بشرائح المجتمع الضعيفة تسمى وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى ، حيث تقوم بالدور الرقابى والإشرافى على العديد من المؤسسات ذات الصله بالعمل الأجتماعى ، وتشمل المؤسسات التالية:-

ديوان الزكاة:-

هو موسسة الحماية والضمان الاجتماعى الأولى فى السودان لتحقيق العدالة الإجتماعية بتحويل الموارد المالية من الفئات القادرة إلى الفئات الضعيفة فى المجتمع وإدارة فاعله للتنمية البشرية وصون كرامة الإنسان وبسط الأمن والاستقرار فى المجتمع وترتكز فلسفة الزكاة على تحصيل الأموال بأحد مقادير معلومة من المال المخصوص وتصرف لجهات محددة أهمهما الفقراء والمساكين.

ويأتى تطبيق فريضة الزكاة فى السودان بحسبانها إحدى أليات الأمن الاجتماعى ضمن اهتمامات الدولة بترسيخ معانى الدين وتعزيز قيمة وتعميقها فى النفوس مع غرس معانى التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع المسلم الذى يساند الغني فيه الفقير.

الصندوق القومى للمعاشات:-

فى إطار التمويل الاجتماعى يقوم الصندوق بمنح تمويل للأعضاء ويسمى بمشروع الاستثمار ، حيث استفاد قطاع كبير من المستهدفين من البرنامج.

الصندوق القومى للتامين الاجتماعى:-

يدار نظام التامين الاجتماعى فى السودان عن طريق الصندوق القومى للتأمين الاجتماعى وهو صندوق مستقل مالياً وادارياً وله الشخصية الاعتبارية المستقلة وصفه ويخضع الصندوق لإشراف وزير الرعاية الاجتماعية.

تعتبر الاشتراكات المصدر الرئيسى للتمويل وتشكل نسبه 25% من كامل الأجر الاساسى للمؤمن عليه 8% وأموال التامين الاجتماعى هى أموال عامه مخصصه لإغراض التأمين الاجتماعى . كما يقوم الصندوق بتقديم العديد من المزايا التأمينية من معاشات وتعويضات عند استيفاء شروط معينة.-

الصندوق القومى للتأمين الصحى:-

التأمين الصحى هو ذلك النظام الذى وضعته الدولة فى صورة تشريع للوصول إلى تعزيز الصحة وتحسينها لكافه أفراد المجتمع وتبنى الفلسفه من وراء التأمين الصحي على تحقيق مشاركة المجتمع بأسلوب تكافلى وتراحمى في تمويل وإدارة خدمات الرعاية الصحية وتوفيرها لكافه الأفراد والأسر بما يحقق الرعاية والتنمية الاجتماعية الشاملة.

يهدف التأمين الصحي إلى تخفيف العبء العلاجي والمالي على المؤمن عليهم تعضيداً لقيم التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع وفئاته وتأهيل وتطوير الخدمات الطبية وترقيتها وفق أسس ومعايير حديثة واستقطاب وتدريب الكوادر الطبية وتحسين بيئة العمل ، وتأسيس نظام صحي يقوم على العملية والمنهجية وإجراء البحوث والدراسات وتقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية للمؤمن عليهم على مبداء المشاركة وتقليل نفقات العلاج بالخارج بتوفير أحدث تقنيات التشخيص والعلاج.

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:-

يعتبر المصرف مؤسسة تمويلية متخصصة تعنى بالاهتمام بالفئات الضعيفة من المجتمع والتى تعمل فى القطاع الانتاجى والخدمى الذى يوفر لها فرصة التشغيل الذاتى الكامل لتأسيس مجتمعات مستقرة.

يقدم مصرف الادخار التمويل لكل القطاعات الاقتصادية من خلال نافذتين: هما نافذة الاستثمار التجارى والذى يعتمد على ودائع الجمهور، والاستثمار الاجتماعى والذى يعتمد على الدعم الاجتماعى من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى . نافذة الاستثمار التجارى تخضع لضوابط البنك المركزى اما نافذة الاستثمار الاجتماعى فتعمل وفق ضوابط ميسرة لإدخال اكبر شريحة من الفئات الضعيفة فى دائرة الاقتصاد. (سوف يتم إبراز دور المصرف في التمويل الاصغر بتفصيل أكثر فى المحور الثالث من البحث).

رابعاً: نتائج جهود الدولة الرسمية فى تخفيف حدة الفقر خلال الفترة 2000-2010م:-

يمكن النظر على الجهود الرسمية من واقع أداء الاقتصاد الكلي استناداً لبعض المؤشرات، مثل البطالة والتشغيل والأجور، والبرنامج الذى تبنته وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بشأن تخفيف وطأة الفقر، بالإضافة لنظام الحماية الاجتماعية المتبع لدى وزارة الرعاية والضمان الإجتماعى (على أن يتم إبراز دور القطاع المصرفي فى المحور الثالث).

البطالة والتشغيل والأجور: يعتبر توفيرفرص العمل أداة أساسية للتصدى لظاهرة الفقر ، ومن الجهود المبذوله فى هذا الجانب والتى ارتبطت بالتمويل لبعض الفئات، وتخصيص موارد مالية لتمويل الخريجين تحت مسمى مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريج (حيث تم تمليك حوالي 13500 خريج مشروعات إنتاجية).

البرنامج الوطنى لتخفيف الفقر: نفذت وزارة المالية والاقتصاد الوطنى منذ العام 2001م برنامجاً وطنياً لتخفيف وطأة الفقر، شمل سبعة عشر مجالا للدعم الاجتماعي، من ضمنها مياه الشرب

والعلاج ، وإجلاس التلاميذ، إلا أن مجالات الدعم الاجتماعى تقلصت إلى مجالين فقط ، هما دعم الكهرباء وصندوق دعم الطلاب.

إستراتيجية تطوير نظام الحماية الاجتماعية: تبلورت الجهود الوطنية لهذا المشروع بالسعى نحو الحفاظ على الأوضاع المالية للصناديق (المعاشات، التأمينات الاجتماعية) وتفعيل دورها فى تقديم الخدمات الاجتماعية للمستهدفين، والتى تشمل تقديم السلة الاجتماعية لدعم الطلاب والعلاج ومشروعات المعاشيين، بالإضافه لكفاءة استثمار الفوائض بمايعود بالنفع على الشرائح المستهدفه (وزارة الرعاية الاجتماعية، 2006 ،ص 4-12).

خامساً: تقويم دور الدولة فى تخفيف وطأة الفقر فى السودان:-

لقد بذلت الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية الكلية والمؤسسات المتخصصة جهوداً مقدرة من اجل تخفيف حدة الفقر ، لكن تبقى مشكلة عدم الوصول إلى معايير قياس متفق عليها لقياس الظاهرة والاعتماد عليها فى عمليات التخطيط لحل الإشكالات القائمة معضلة اساسية تقلل من حجم تلك الجهود.

سياسات التمويل المصرفى الاصغر خلال 2000 – 2010م:-

يمكن النظر إلى دور القطاع المصرفى فى الاهتمام بقطاع التمويل الأصغر خلال الفترة 2000-2010م من خلال الوقوف على دور بنك السودان المركزى فيما يتصل بإصدار الضوابط المنظمة لمنح التمويل المصرفى التى يصدرها سنوياً عند بداية كل عام مالي كشواهد يجب الالتزام بها. ومعرفه مدى التزام المصارف فى السودان بتطبيق النظام المصرفى الإسلامي، يتناول هذا المحور كذلك صيغ التمويل الإسلامي ، التى تم تطبيقها عند منح التمويل المصرفى الاصغر لشرائح المجتمع ذات الدخل المتدنى ، وهما مصرف الادخار والتنمية الإجتماعية وبنك الأسرة.

أولاً: سياسات التمويل المصرفي الاصغر خلال الفترة 2000-2010م:-

تعتبرالسياسة النقدية والتمويلية التي يصدرها البنك المركزي احد ادوات السياسة الاقتصادية الكلية فالسياسة النقدية هي الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية (بنك

السودان المركزي)بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي ونوعه' وبالتالي في عرض النقود كهدف وسيط وذلك للوصول للاهداف الاقتصادية الكلية. اما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص وتوجيه التمويل وسلامة وفعالية التنفيذ، ويشارك في تنفيذها القطاع الخاص والعام من خلال عمليات التمويل للبنوك والمؤسسات المالية .تساهم هذه السياسات بطريقة مباشرة في فعالية تحقيق اهداف السياسة النقدية وتقليل او احتواء اثارها السالبة على القطاعات الاستراتيجية وقطاعات الانتاج بصفة عامة' حيث تعتبر اداة من ادوات السياسات الاقتصادية الكلية' لذلك فان إدادها لابد ان يتم في هذا الاطار ووفقا للتوجيهات العامة للدولة.

تمثلت ملامح السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 2000–2010م في العمل على تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية وادارة السيولة في القطاع المصرفي' وذلك باستخدام اليات الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة الداخلية .ومن ملامح السياسة النقدية والتمويلية ايضا توجيه استخدامات الموارد وذلك باستخدام هوامش المرابحات وتحديد القطاعات ذات الاولوية وغير ذات الاولوية والقطاعات والانشطة المحظور تمويلها. وفيما يتصل بسياسات التمويل الاصغر' فقد تبنت سياسات التمويل المصرفي، اهتماما متعاظما بالشرائح الاجتماعية التي يشملها المفهوم (كما سبق تناول ذلك في المحور الاول من البحث).

والجدولين رقم (4) و(5) يبينان نسب التمويل الأصغر المحددة خلال الفترة 2000– 2010م.

ثانياً: تطور نشاط التمويل المصرفى الأصغر خلال الفترة 2000- 2010 م:

جدول رقم (7) يوضح تطور التمويل المصرفى الممنوح لقطاع التمويل الأصغر بالقطاع المصرفى خلال الفترة 2000 – 2010 م:

ألف جنية

البيان	حجم التمويل المصرفى الفعلى الممنوح للتمويل الأصغر	نسبة التمويل المصرفى الفعلى الممنوح للتمويل الأصغر	النسبة المخصصة للتمويل الأصغر وفق سياسات بنك السودان المركزى	نسبة الانحراف عن المخصص للتمويل الأصغر وفق سياسات بنك السودان المركزى
ديسمبر 2000	72655	7.2	7	2.1
ديسمبر 2001	88997	6.1	7	(0.9)
ديسمبر 2002	91430	4.4	10	(5.6)
ديسمبر 2003	122930	4.4	10	(5.6)
ديسمبر 2004	196429	4.6	10	(5.4)
ديسمبر 2005	247391	3.6	10	(6.4)
ديسمبر 2006	148614	3.1	10	(6.9)
ديسمبر 2007	232240	1.3	12	(10.7)
ديسمبر 2008	243164	1.6	12	(10.4)
ديسمبر 2009	334900	1.6	12	(10.4)
ديسمبر 2010	449682	1.8	12	(10.2)

المصدر: (1) بنك السودان المركزى، معلومات داخلية خلال الفتره 2000 – 2004 م

(2) وزارة الرعاية الإجتماعية وشئون الطفل والمراة ، تقرير مكافحة الفقر من اجل سودان متقدم ، الجهود والتطلعات ،2006، ص12

(3) بنك السودان المركزى، وحدة التمويل الأصغر ، معلومات داخلية خلال الفترة 2007 – 2010 م.

من الجدول رقم (11)يتبين الأتى:-

على الرغم من جهود بنك السودان المركزى بشأن رفع النسب المخصصة للتمويل من 7% الى 10%ثم الى 12%، الا ان استجابة القطاع المصرفى كانت اقل بكثير من تلك النسب المقررة فى السياسات.

سجلت جميع السنوات انحرافاً سالبا عن النسب المقررة، فيما عدا العام 2000م عند رفع نسبة السقف المخصص للتمويل الاصغر الي 12% من اجمالي التمويل الممنوح للمصارف ، لم يؤدي ذلك الي رفع النسبة المحققة لهذا القطاع بل انخفضت ولم تصل الي نسبة 2% ، مما يشير الي وجود اشكالات اخري تواجه هذا القطاع المهم. .

زيادة النسب المقررة لتمويل قطاع التمويل الاصغر بواسطة البنك المركزي ، مع تزامنها بانخفاض نسبة التمويل الممنوحة من القطاع المصرفي في الاطار الكلي ، يشير الي وجود اشكالات وصعوبات تواجه تمويل قطاع التمويل الاصغر .

المبحث الاول

نبذة تعريفة عن مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية

مقدمة:

مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية أحدى البنوك الحكومية حيث تئول ملكيتة بنسبة 100% الى الحكومة المركزية ، ويهدف المصرف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى أنحاء السودان كافة عن طريق دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق توفير التمويل اللازم لها. وينفرد المصرف دون غيره من المصارف الأخرى بخصوصية الإدخار والتنمية الإجتماعية ، فالهدف الاساسي للبنك تخفيف وطاة الفقر عن الشعب السوداني عن طريق تمويل الشرائح الفقيرة القادرة على الانتاج والانتاجية فهو يعرف ببنك الفقراء ؛حيث يقوم المصرف بتخصيص 75% من موارده إلى تمويل المشروعات الصغيرة المتناهية الصغر لتخفيف حدة الفقر في أوساط المجتمع السوداني.

وكما أسلفنا الذكر أن المصرف يهدف إلى النهوض بصغار المنتجين والحرفين والمهنين الذين لاتتوفر لديهم القدرة للوصول الى مؤسسات التمويل الرسمية أو تلك البنوك التي تقوم بتمويل المشروعات الكبيرة نسبيا حيث يرتفع سقف الضمانات وهامش الربحية.

ونجد أن المصرف عن طريق تخصيص 75% من موارده للتنمية الاجتماعية، يعمل على تنفيذ سياسة الدولة التي تسعى لتخفيف المعاناه عن الشعب السوداني عامة والشرائح الفقيرة على وجه الخصوص، وذلك بتمليكها وسائل الانتاج وحث تلك الفئات على العمل الجاد من اجل النهوض بالاقتصادالقومي والمشاركة في تخفيف معدلات البطالة والتضخم. ويعتبر المصرف هو الرائد في مجال التنمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ' ويمكن القول بأن المصرف ومن خلال الإطلاع على التجارب السابقة من البنوك الرائدة في مجال التمويل الاصغر الذي يستهدف المشاريع الصغيرة والفئات الضعيفة في المجتمع خاصة المراة منها فهو بذلك نواة العمل المصرفي الاجتماعي في السودان.

ويتصف التمويل الذي يقدمه مصرف الادخار باليسر وسهولة الاجراءات وانخفاض هامش الارباح على اصل التمويل. ويمكن القول بأن دخول فكرة التمويل الاصغر الى السودان عن طريق بنك الادخار الذي حقق نجاحا منقطع النظير قي تمويل المشروعات الصغيرة وتمليك شرائح الانتاج للشرائح الفقيرة الناشطة انتاجيا . وظل مصرف الادخار ومنذ فترات طويلة يقدم التمويل الاصغر' حيث لايتعدى الحد الاقصى للتمويل عشرة الف جنية(10.000) ويبلغ مداه عامان كحد أقصى .الهدف من وراء تخصيص الحد الاعلى للتمويل في حدود العشرة الاف جنيه هو اعطاء فرصة اكبر لمزيد من المشاريع الصغيرة المتعددة وبالتالي ادخال اكبر عدد من الفقراء وصغار المنتجين والحرفيين تحت مظلة الادخار والتنمية الاجتماعية .

كما اسلفنا الذكر بان مصرف الادخار عن طريق تخصيص 75% من موارده الى تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وهو بذلك يعمل في مجال التمويل الاصغر منذ سنوات عديدة 'ولكن في العام 2008 م وضع البنك المركزي خطة لتنفيذ التمويل الاصغر والزم البنوك التجارية الشروع في تمويل المشروعات الصغيرة .حيث تم تحديد التمويل الاصغر في حدود (10.000) ولايتعدى مداه عامان كحد اقصى وهامش الربح 10% للعام وعلى البنوك التجارية تنفيذ خطة التمويل الاصغر طبقا للموجهات العامة المتعلقة بطول فترة التمويل والحد الاقصى والهامش على التمويل.

ويعتبر فرع الابيض أحد اذرع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية المنتشرة في ارجاء السودان التي تعمل على تخفيف حدة الفقر عن المجتمع ويقوم الفرع بالعمل بصورة اساسية على تمويل صغار المنتجين والحرفيين وفقا للموجهات العامة للتمويل الاصغر والتي تتمثل في مبلغ التمويل حيث يمول الفرع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في حدود عشرة الف جنية فما دون ذلك 'اما من حيث المدى الزمني فان فترة إسترداد المشروعات التي تقع تحت طائلة التمويل الاصغر تختلف من مشروع الى اخر وذلك حسب نوع المشروع 'عمر المشروع 'التدفق النقدي للداخل ' ولكن في كل الاحوال لايتعدى اقصى حد للتمويل الاصغر عامان(24 شهر) .وفيما يتعلق بهامش الارباح فان المصرف ياخذ 10% للعام كهامش ارباح على مشاريع التمويل الاصغر ' يعكف

المصرف على تمويل مختلف فئات المجتمع من صغار المنتجين والحرفين ‘مهنين ‘معاشين ‘ أسر منتجة ‘ بالاضافة الى المشاريع الخدمية المختلفة .

ويقوم المصرف بتقديم التمويل للفئات المذكورة أعلاه بصورة عامة للمجتمع دون إستثناء ، او لفئه معينة من فئات المجتمع فى شكل محفظة التمويل ، مثل محفظة المرأة ، محفظة الأرامل ، محفظة الخريج حيث تتم الإشارة لاحقاً إلى المحافظ المذكورة أعلاه بالتفصيل. يتم تمويل المشروعات التى تدخل تحت مظلة التمويل الأصغر من السقف العام لمورد المصرف ، وفى بعض الأحيان يشارك البنك المركزى فى تمويل المشروعات الصغيرة بجانب مصرف الإدخار ، كذلك تمت مشاركة بعض المؤسسات الأخرى فى تمويل فئه معينة من المجتمع ومن المؤسسات التى شاركت المصرف فى تمويل المشروعات الصغيرة الهيئة العربية منظمة الإغاثة الإسلامية فى تمويل محفظة الأرامل حيث تقوم الجهه الداعمه بتوفير التمويل وتحديد الفئات المستهدفة ، ومن جانبه يقوم المصرف بالجانب المصرفى ويكون الإشراف من جانب المصرف والمؤسسة . إلا أن فى أغلب الأحيان التمويلات التى تمت بالفرع هى من السقف العام لاموال البنك (موارد المصرف) . حيث يتم توجيه التمويل إلى مختلف المشروعات الصغيرة والتى يمكن الأشارة إليها على نحو مايلى:

- أسر منتجة (صغار منتجين) ويكون هذا النوع فى شكل دواجن ، مواشى (أبقار – ضان)
- مهنين ويشمل هذا النوع مشاريع اصحاب المهن الحرة (مهندسين – محامين)
- حرفيين ويشمل هذا النوع أصحاب الحرف الصغيرة.
- النشاط التجاري وهو معروف بأنواعة المختلفة.
- النشاط الخدمى وهو المشاريع التى تقدم خدمات مختلفه كالإتصالات ومحلات الطباعة والتصوير(1) .

المبحث الثانى

طرق منح التمويل الاصغر

يمنح التمويل الاصغر بثلاثة طرق approaches Three

1. التمويل الفردى Individual approach
2. التمويل عبر وسائط التمويل الاصغر intermediaries Microfinance

(منظمات، جمعيات ، إتحادات ، إسماء الأعمال ، الشركات العاملة فى مجال التمويل الاصغر، مؤسسات التمويل الاصغر).

3. منح التمويل الأصغر عبر حاضنات الأعمالincubators Business فى إطار ربط المصرف بالجامعات والمؤسسات الاخرى .

إجراءات منح التمويل الفردى:-

يترك لكل فرع حرية إختيار الافراد و الانشطة المناسبة حسب المنطقة الجغرافية والاسواق التى يخدمها ولابد أن يكون مقدم الطلب الفردى مستوفيا لشروط التمويل الخاصة بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

تعتمد إجراءات منح التمويل الفردى على ثلاث خطوات تبدأ منذ دخول الزبون للفرع وحتى إستلامه المشروع موضوع التمويل (سلعة أو خدمة) ويجب ان لا تتجاوز ال 21 يوما من تاريخ ملء استمارة تحليل طلب الزبون .

الخطوة الاولى: مقابلة الزبون:-

1. عند حضور الزبون للفرع لاول مرة يجب ان يقوم موظف الفرع بالشرح الوافى لما يقدمه المصرف من خدمات كما يتم مناقشته فى مشروعه وتوضيح مخاطر النجاح او الفشل مع توضيح رسالتين أساسيتين للزبون كالاتى:

· أهمية إسترداد الدين فى الدين الاسلامى:-

· أهمية إرتباط الزبون بالمصرف لتطوير عمله وهذا يأتى من خلال التزامه بالسداد.

ويتم توضيح أن المطلوبات الاساسية لمنح التمويل هى:

- ·طلب العميل موضحاً به نوع السلعة او الخدمة موضوع التمويل وتكلفتها.
- ·فاتورة مبدئية للسلعه المراد شراؤها ان وجدت.
- ·شهادة سكن .
- ·صورة من الرقم الوطني.
- صورة بطاقة الهوية (شخصية أو جواز سفر أو رخصة قيادة أو بطاقة عسكرية.(سارية المفعول) إن وجدت.

2. اذا أبدى الزبون رغبة فى التمويل يتم إستلام طلبه ويجب مناقشته فى الحال لإتخاذ قرار مبدئى حول إمكانية تمويله.

3. ملء إستمارة تحليل طلب التمويل الفردى وبها معلومات كافية ودقيقة عن الآتى :

شخصية الزبون ، سكن الزبون ، معلومات عن المشروع المراد تمويله ،إلتزام الزبون تجاه المؤسسات الاخرى ، الموقف للمشروع للعمل المراد تمويله ، التدفق النقدى الشهرى المتوقع ، المصروفات الاسرية ، الضمانات المتاحة ، معلومات عن الضامن .

الخطوة الثانية : الزمن المحدد لإنجاز الخطوة الثانية (10 ايام كحد اقصى):

1. زيارة الزبون للتأكد من المعلومات الموجودة بالاستمارة أعلاه ويجب ان لا تتجاوز الزيارة ثلاثة ايام من (تعبئة استمارة تحليل طلب الزبون) فى حالة تمويل المشروعات التى تستدعى الزيارة الميدانية مثل المشروعات القائمة أصلا .

2. توصية الموظف الميدانى بشروط التمويل (المبلغ ، طريقة السداد ، هامش الربح ، فترة السماح ومدة التمويل ونوع الضمان المتاح . (توصية الموظف تكون داخل الاستمارة)

3. تتم مناقشة الطلب فى إجتماع لجنة التمويل بالفرع المكونة من مدير الفرع + نائب المدير + رئيس قسم التمويل الاصغر للتصديق او الاعتذار (تجتمع اللجنة على الاقل مرتين فى الاسبوع للبت فى الطلبات المقدمة).

4. يتم إخطار الزبون بقرار اللجنة ويطلب منه إكمال المستندات إذا تم التصديق وذلك فى فترة لا تتجاوز الاسبوع من تاريخ الزيارة الميدانيه .

5. إحضار المستندات المطلوبة بعد التصديق لإكمال الملف وهى :-

(أ) عقد الايجار إذا إقتضى الامر ذلك .

(ب) تصديق السلطات اذا كان الطلب يستدعى ذلك (ولاية- محلية- لجنة شعبية- جهة طبية- إتحاد حرفى-إتحاد زراعى ..... الخ).

(ج) الضمان:

- تحويل (معاش، مرتب).
- الاقرار الموثق.
- تامين الاصول.
- تامين التمويل الاصغر.
- رهن المنقولات.
- ضمان الودائع الاستثمارية.
- ضمان المدخرات.

(د) الاستعلام عن الضامن اذا كان الضمان بشيك:

الخطوة الثالثة: الزمن المحدد لإنجاز الخطوة الثالثة (10 ايام كحد اقصى)

1. إكتمال إجراءات الترميز واستلام الكود (ثلاثة) ايام عمل فتح الحساب الجارى الخاص وإستخراج شيكات السداد (ثلاثة) ايام عمل.
2. التنفيذ وتسليم المطلوب وإستلام إشعار إستلام البضاعة.
3. التوقيع على عقد التمويل حسب الصيغة المحددة (مرابحة ، مشاركة ، مقاولة ...الخ).
4. التوقيع على شيكات السداد.

يجب أن تكون الفترة الزمنية من الخطوة الاولى وحتى الثالثة كالاتى:

(21 يوم للزبائن الجدد اما للزبائن القدامى فتتراوح بين (7-15) يوم .

الخطوة الرابعة المتابعة:

1. زيارة الزبون خلال شهر من تنفيذ المشروع للتاكد من استغلال التمويل فى الغرض المطلوب وهذا يتطلب موظف ميدانى لكل 250 زبون .

2. زيارات ميدانية متكررة شهرية للمتابعة عمل الزبون ومساعدته فى المشاكل التى تعترضه.

3. التاكد من وجود خطة جاهزة للتمويل التالى.

إجراءات تمويل الوسائط :-

تعريف الوسائط :

الوسيط فى التمويل الأصغر هو طرف ثالث يدخل دورة التمويل الاصغر فى احد انواع التمويل المذكورة أدناه وذلك بغرض المساهمة فى تسهيل اجراءات منح التمويل للافراد كما يهدف الى تقليل تكلفة الوصول. أمثلة للوسائط (المنظمات، الجمعيات القاعدية ، الإتحادات ، إسماء الأعمال ، الشركات العاملة فى مجال التمويل الاصغر، مؤسسات التمويل الاصغر).

· التمويل المباشر للوسيط حيث لا توجد علاقة مباشرة بين المصرف وأعضاء الوسيط .

· تمويل الافراد بواسطة الوسيط وغالبا ما يكون التمويل بصيغة المشاركة بين الوسيط والمصرف مع ضرورة وجود علاقة بيانات بين المصرف واعضاء الوسيط .

· تمويل الأفراد بإشراف الوسيط حيث يتم تمويل الافراد مباشرة من المصرف وتتركز مهمة الوسيط فى اكمال المطلوبات و متابعة الاجراءات ومتابعة الاسترداد ولا يدخل الوسيط فى دورة التمويل .

خطوات منح التمويل للوسيط :-

1. اتصال الوسيط بالمصرف فى زيارة يتم فيها شرح أهداف المصرف وكيف يقدم خدماته بعدها يقوم الوسيط بتقديم طلبه كتابه للمصرف(ملء إستمارة طلب الوسيط) .

2. التاكد من أهلية الوسيط للتمويل.

- الهوية القانونية وشهادة التسجيل سارية المفعول والموثقة من الجهات الرسمية.
- الهيكل الادارى والتنظيمى للوسيط بحيث يكون مناسبا لادارة عمليات التمويل الاصغر.
- تسمية المفوضين بإدارة حساب الوسيط.

3. إستلام الطلبات وفق الاستمارات التالية : (نموذج طلب عضو الوسيط للتمويل ، نموذج الطلب الجماعى لكل الاعضاء موقع فيها ثلاثة اشخاص مفوضين من الوسيط) .

4. مراجعة الطلبات وتتم داخل مقر الوسيط بحضور كل الاعضاء وفى هذا الاجتماع يتم تنوير اعضاء الوسيط بكل شروط التمويل .

5. يقوم موظف الفرع بكتابة تقرير مفصل عن الزيارة الميدانية التى قام بها وتوصيته بمدى إستيفاء الوسيط واعضائه للتمويل .

6. رفع طلب الوسيط للجنة الاستثمار بالفرع .

7. توقيع اتفاقية مع الوسيط اذا استدعى الامر .

8. المساهمة فى استخراج الاوراق الثبوتية لأعضاء الوسيط .

9. ربط الوسيط بالفرع وتنفيذ التمويل (فتح الحسابات توريد المدخرات التاكد من الضمانات وتنفيذ التمويل وتسليم الجمعية كشف طريقة السداد ومواعيد دفع الاقساط (الخطوات من 1- 8 اعلاه يجب ان لا تتجاوز ال(28) يوم للنوع الثالث لتمويل الوسائط و15 يوم للنوع الثانى و10 ايام للنوع الاول.

10. الزيارات الميدانية الشهرية .

المبحث الثالث

مشاكل التمويل الأصغر

مقدمة:

تواجه عمليات التمويل الأصغر العديد من المشكلات بسبب حداثة التجربه التي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى الفشل، بمعنى عدم الاستفادة من التمويل الأصغر بالنسبة للعميل في نفس الوقت تحقيق خسائر بة للجهه الممولة ،ومن أهم المشاكل التي تواجة التمويل الاصغر ضعف الوعي المصرفي والمالي للمستهدفين بسبب عدم تعاملهم مع الجهاز المصرفي في حياتهم العادية للأنعدام وضعف دخولهم ،إضافة إلى ذلك ندرة دراسات السوق وتحديد الإحتياجات – الطلب – الحقيق للسوق، وهذا يترتب على ضعف وعدم جدية دراسات الجدوى ،مما جعل في كثير من التجارب لعمليات التمويل الأصغر تقديمها في صورة مشروعات نمطية متكررة ،كذلك من المشكلات صعوبة الحصول على الضمانات من جانب المستفيدين بسبب ظروفهم ووضعهم الاقتصادى الضعيف أصلاً ، أضف إلى ذلك طول إجراءات منح التمويل وكثرتها وعدم كفاية التمويل كذلك التكلفة الإدارية العالية.

ويرى الباحث من خلال تجربتة فى مجال المصارف أن المشاكل المتعلقة بالتمويل والتمويل الأصغر بصفة خاصة يمكن تقسيمها الى نوعين:

أولاً: المشاكل المتعلقة بالمصارف هي:

من خلال كثير من التجارب العالمية فى مجال التمويل الأصغر تسعى مؤسسات التمويل الأصغر فى العادة ، جاهدة فى الوصول الى عملائها في أماكنهم بقدر الامكان وتحرى الدقة في إختيارهم والتأكد من أنهم ناشطين إقتصادياً حتى يتأكد المصرف من أن التمويل ذهب الى المكان الصحيح وهذا ما لا يحدث فى التجربة السودانية ، حيث يسعى العميل بنفسه إلى الجهات المانحة للتمويل .

من أهم مراحل التمويل الأصغر مرحلة دراسة الجدوى حيث ينبغى على الجهة المانحة للتمويل مساعدة العميل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله على أرض الواقع . ولكن المصارف السودانية لاتقوم بهذه الخطوة باعتبارها مكلفة بالنسبة لها.

تقوم مؤسسات التمويل بتدريب المستفيدين قبل تنفيذ المشروع المراد تمويله لاكتساب المهارات والتمكين لادارة المشروع بكفاءة، وهذا مالايقوم به الجهاز المصرفى فى السودان.

تمنح المصارف السودانية التمويل حسب سياسات المصرف أو السياسات القطاعية للدولة وليس حسب رغبة العميل أو حتى حسب حاجة السوق مما ينعكس فى سوء إدارة المشروع من قبل المستفيد وعدم قدرتة على تسويق منتجاته بالاضافة الى ذلك ، واستنتاجاً مماسبق يوجد عدم تنوع فى المنتجات.

تعقد إجراءات منح الائتمان وضرورتها الآ أنه يلاحظ أن هذه الاجراءات تتسم بالروتينية، والبطء ممايجعل المستفيد قد لايستفيد من القرض بسبب التأخير خاصة إذا ماكان التمويل مرتبط بمشروع يمثل عامل الزمن عامل رئيسى فيه مثل الزراعة التى ترتبط بفترة زمنية محددة ومواسم معينة.

وجود المصارف بعيدة عن الأرياف والتى تمثل أكبر فئه مستهدفة بهذا التمويل وعدم تحرك المصارف الى المستفيدين.

ضعف المتابعة من قبل المصرف للتمويل بعد منحه على الطبيعة.

ثانياً: المشاكل المتعلقة بالمستفيدين:

1. ضعف الوعى المصرفى للمستفيدين
2. عدم جدية بعض المستفيدين
3. ضعف المهارات الفنية من الناحية الادارية والتسويقية للمستفيدين من التمويل.
4. تقليدية المشروعات التى يقدمها العملاء المستفيدين.
5. ضعف الجدوى الإقتصادية للكثير من المشروعات.

بالرغم من اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لامتصاص العماله وخلق فرص عمل جديدة كما يمكنها ان تكون اليه لحل مشكله العطاله ، الا انها تواجه العديد من المشاكل نجد على راسها:-

1. ندرة بعض المواد اللازمه للانتاج:-

تعانى بعض المشروعات من نقص فى المتاح من المواد الخام الاساسية وارتفاع اسعارها خاصة اذا كان يتم استيرادها من الخارج مما يضطر اصحابها الى الاعتماد على خامات اقل جودة فينعكس ذلك على جودة المنتج مما يتسبب ذلك فى صعوبه التسويق بهامش الربح المناسب

2. عدم توفر البنية الاساسية المناسبه:-

تعانى بعض المشروعات من عدم توفير البنية اللازمه بكفاءة مثل ضعف شبكة الطرق وارتفاع تكاليف النقل او عدم وجود مصادر للمياه اللازمه لبعض الصناعات.

3. نقص مهارات التسويق:-

يعتبر التسويق من المشكلات الهامة التى تواجه المشروعات الصغيرة حيث يتسبب عدم توفير بيانات كافية عن التسويق قبل البدء فى المشروعات او تجاهل اصحاب المشروعات المعلومات السلبية فى السوق الذى يعمل فيه المشروع وكذلك ضعف قنوات التوزيع وكثرة قنوات الوسطاء ممايزيد تكلفة المنتج النهائى مما يقلل من قدرته على المنافسه فى السوق.

4. العبء الضريبى وتعدد اوجه الجبايات:

من العوامل التى تعقد المشروعات الصغيرة وتعوق نموٴها وإستدامتها المصادر المتعددة لجمع الرسوم والملاحقة الدائمه لاصحاب المشروعات الصغيرة من السلطات المحلية ، السبب الذى يجعل المشروعات غير مجزية بل يصبح مالكوها غير قادرين على تسديد الالتزامات المترتبه عليهم من المؤسسات التمويلية.

5. قصور الاداء والتخطيط:

ضعف القدرة على ادارة عناصر راس المال العامل خاصة المخزون وحسابات القبض الحاسابات الدائنه او عدم وجود خطط للتنبؤ المالى ، بالاضافه الى انخفاض هامش الربح لمعظم

المنتجات نتيجة لضعف امكانيات او مؤهلات صاحب المشروع مما يؤدى الى مشاكل مالية تزيد من صعوبه قدرة اصحابها على المنافسة فى السوق.

6. الافتقار الى توزيع جغرافى متناسق:

يؤدى عدم وجود خريطة تسويق ارشادية مبنية على اساس سليم لدراسة الاحتياجات الفعلية للتسوق او انعدام التنسيق بين نوعية انشطة المشروعات عند انشائها الى وجود تضارب فى المصالح وتكدس بعض انواع الانشطة فى مكان معين بنسبة اكبر تلك المناطق وقد تكون هنالك مناطق فى حاجة لهذه المشروعات.

7. الاعتماد على تكنلوجيا متاخرة:

اعتماد الغالبية من اصحاب المشروعات او الصناعات على معدات مستعمله او بدائية لانخفاض تكلفتها مما ينعكس على جودة المنتج وعدم قدرتة على المنافسة ، أما فى حاجة السودان فالمشروعات الصغيرة تتسم بالتقليدية والبدائية لضعف الابتكار والمبادرة لدى المستثمر الصغير.

8. الحاجة الى وجود جهه لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة:

المؤسسات المالية بمافيها المصارف تتهيب مخاطر الائتمان تجاهها والتى تتمثل فى (اخفاق العميل فى السداد)(مخاطر اسعار الصرف وتكون حساسه جدا يؤدي عدم وجود خريطه تسويق ارشاديه مبنيه علي اساس سليم لدراسه الاحتياجات الفعليه للسوق او انعدام التنسيق بين نوعيه انشطه المشروعات عند انشائها الي وجود تضارب في المصالح وتكدس بعض انواع الانشطه في مكان معين بنسبه اكبر تلك المناطق وقد تكون هنالك مناطق في حاجه لهذه المشروعات.

ويمكن أن تتمثل المخاطر في مخاطر اسعار الفائده, حقوق الملكيه, مخاطرالسوق, مخاطرالسلع, مخاطرالتشغيل, السيوله, التركيز, الاعمال القانونيه والانظمه) اظهرت الدراسات ان معظم المشروعات الصغيره تبداء عملها بدون اي مساعدات خارجيه ويعتمد المستثمر الصغير على موارده الذاتيه والعائليه في تمويل مشروعه لكنه غالبا مايجد صعوبه بالغه في القيام بتوسيع مشروعه دون اللجؤ الي الاقتراض من البنوك والتي غالبا ما ترفض للاستجابه لطلبه خوفا من المخاطر للاسباب الآتيه:-

أ. عدم توفر عناصر الدراسه الائتمانيه بشكلها المتعارف عليه لدي البنوك وانطباقها على المشروعات الصغيره .المخاطر الماليه العاليه والتي لا يمكن من اقراض هذه المشروعات حيث ان المتغيرات الاقتصاديه وعوامل السوق تعد ضغوطاً كبيره لايستطيع المسمثمر الصغير مواجهتها.

ب. سعي البنوك لاقراض المشروعات الكبيره ذات الخدمات المصرفيه المتعدده والتي تجني منها عوائد اكثر .ارتفاع التكاليف الاداريه لاقراض المشروعات الصغيره التى تؤثر بالتالي على ربح البنك وفي معظم هذه الحالات فان المشروعات الصغيره لا تستطيع توفير الضمانات التي تطلبها البنوك وان قدمت بعض الضمانات فان قيمتها السوقيه سرعان ماتتلاشى للتغلب علي مشكله المخاطره العاليه في اقراض المشروعات الصغيره وعدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمه التي تطلبها بها البنوك.

جدول رقم (8) يوضح المشاكل التى تعترض التمويل الأصغر وحلولها:-

الرقم	المشكله	المقترحات
1	ضعف الوعي المصرفي للمستهدفين	التدرب المكثف للمستهدفين علي الاسس المصرفيه
2	مشاكل السوق	التدرب علي كيفيه الدراسه
3	نمطيه المشروعات	الاهتمام بوجود المنتج وتطوير المنتجات الصغيره والمرضيه
4	صعوبة الحصول علي الضمانات البكيه	ابتداع اساليب جديده للضمانات
5	التكلفه الاداريه العاليه	خلف نافزه تعمل في تمويل التجارى لدعم التمويل الصغير
6	البروقراطيه وطول الاجراءات لمنح التمويل	تصميم نظام مبسط لمنح التمويل مع اضافه منوعه للكادر العامل
7	ضعف القدرات المهنيه للمستهدفين	التدريب المستمر علي احدث الطرق وترقيه الاداء
8	عدم كفايه التمويل	بناء حجم التمويل علي الدراسه العلميه
9	ضعف دراسات الجدوى	التدريب علي اعداد الدراسات المبسطه

المصدر: مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية.

المبحث الأول

التمويل الأصغر في بنك الادخار ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة:-

تتبلور الأهداف العامة للمصرف فى السعي لتحسين الوضع المعيشي لمختلف قطاعات المجتمع للمساهمة فى تخفيف آثار هيكلة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية على أن تكون متسقة مع القواعد التأصيلية التي ترمى للمحافظه على كرامة الإنسان وتمكينة من عمارة الأرض . بالإضافة إلى توجية موارد المجتمع نحو النشاطات التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلى للدولة.

أما الأهداف التفصيلية قد ركزت على التعامل مع الفقراء من صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة الذين لايملكون ضمانات عقارية تؤهلهم للحصول على تمويل من المصارف التجارية والمتخصصة.كذلك خلق قنوات للتعامل مع المنظمات الأجنبية والمحلية ومؤسسات الأمم المتحدة فى إطار مناهضة الفقر. كما تركز إستراتيجية عمل المصرف على تطبيق وتنفيذ السياسات العامة للدولة لتخفيف حدة الفقر.

يستهدف المصرف شرائح المجتمع التي لايتيسر لها التمويل وفق الصيغ التجارية لعدم أهليتها لشروط ذلك التمويل ولذلك ورد في قانون المصرف أنه يستهدف القطاع النسوى ، ذوى الدخل المحدود ، الطلاب والخريجين ، أرباب المعاشات وصغار الحرفيين ، صغار الزراع ، صغار المهنيين.

إن مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والذى توجه الوزارة سياساتها عبره لتمويل التنمية الاجتماعية يهدف فى خطتة لدعم جهود الدولة لتخفيف وطأة الفقر عن الشرائح الضعيفة فى المجتمع وتوفير فرص الكسب لها ودعم المشاريع التي تتناسب ومقدراتهم الذهنية فقد تطور رأس المال المنصرف من 2 مليون دينار سودانى فى عام 1996 إلى (58) مليون جنية خلال

العام 2007م . ويوظف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بنسبة 75% على تمويل التنمية الاجتماعية.

أ- أهداف المصرف:-

- المساعدة فى تحقيق جهود الدولة والمجتمع فى تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الضعيفة .

- توفير فرص الكسب لها ورعايتها بالتمويل ودعم المشروعات التى تناسبها.

- تنمية الوعي الادخارى وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية والمشاريع وبسط معانى التكافل.

- تطوير وتعميق مفهوم المصرف الإسلامى الشامل وتقديم نموذج رائد للصيرفة الاجتماعية.

- توجية موارد المجتمع نحو الأنشطة التى تعمق مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلى للدولة تركيزاً على التنمية في الولايات.

ب- منتجات التمويل الأصغر للمصرف:-

يقوم المصرف بتقديم منتجات متعددة مثل ، تمويل الأعمال الصغيرة المدرة للدخل ، تسليف الطلاب، تمويل الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيوانى ، تمويل تحسين المنازل ، تمويل إدخال الكهرباء وشبكات المياه ، حفر الأبار ، تامين الأصول ، حفظ المدخرات.

ج- المنتجات غير الماليه:-

تتمثل المنتجات غير المالية التي يقوم بتقديمها المصرف في التدريب وبناء القدرات للشرائح المستهدفة ، المساعدات الفنية والإدارية.

د- طرق التمويل الأصغر بالمصرف:-

يقدم المصرف التمويل للفقراء النشطين اقتصادياً فى حدود مبلغ لايتجاوز 10.000 جنية بالإضافة للتمويل ذو البعد الاجتماعي الذى يشمل تمويل مشروعات تنموية في مجال الصحة والتعليم ، والمياه والكهرباء بالإضافه للتمويل التجارى لأصحاب الودائع الكبيرة . [5]

[5] (الادخار،2010 ص 5)

و- تطور نشاط مصرف الادخار والتنمية الإجتماعية فى منح التمويل الأصغر.

جدول رقم (9) يوضح تطور التمويل المصرفى الأصغر الممنوح من مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية خلال الفترة 2000- 2010م:

الف جنية

البيان	حجم التمويل المصرفى الفعلى الكلى الممنوح للتمويل الأصغر	حجم التمويل الأصغر الفعلى الممنوح من مصرف الإدخار	نسبة تمويل مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية / إجمالى التمويل الأصغر
ديسمبر 2000	72655	5682	7.8
ديسمبر 2001	88997	5865	7
ديسمبر 2002	91430	6409	5.4
ديسمبر 2003	122930	6636	10.8
ديسمبر 2004	196429	21146	10.8
ديسمبر 2005	247391	52000	21
ديسمبر 2006	148614	74000	49.8
ديسمبر 2007	232240	88400	38.1
ديسمبر 2008	243164	88390	36.4
ديسمبر 2009	334900	98847	29.6
ديسمبر 2010	449682	127406	38.3

المصدر : معلومات داخلية من مصرف الادخار .

من الجدول رقم **(13)** يتضح الآتي:

تراوحت مساهمة مصرف الادخار خلال الفترة 2000-2005 مابين 7%-21% وبلغت اعلي مستوي لها في العام 2006 حيث قاربت 50% من اجمالي تمويل القطاع المصرفي لقطاعات التمويل الاصغر المختلفة . مما يؤكد الاهمية المتعاظمة للمصرف في منح التمويل الاصغر .

تراوحت مساهمة مصرف الادخار في الفترة التالية (2007-2010) مابين 29.6%-38.3% وهي اعلي نسبيا من الفترة الاولي .

علي الرغم من ارتفاع مساهمة المصرف في التمويل الاصغر كانت مقدرة مما يعكس الدور المتعاظم الذي يمكن ان يقوم اذا وجد الدعم اللازم من قبل الدولة وكذلك قام بتطوير قدراته في استقطاب الموارد الخارجية ، لا سيما من الشرائح الضعيفة نفسها.

بعض المشاريع الممولة من قبل بنك الادخار:-

أ- تمويل جمعيات صغار منتجى الصمغ العربى:-

تمويل جمعيات منتجي الصمغ العربى يأتى فى إطار اهتمام المصرف بالشرائح المنتجة لزيادة الانتاج من سلعة الصمغ وبالتالى المساهمة فى زيادة صادرات السودان حيث يسهم التمويل فى توفير الإحتياجات الاساسية للمنتجين (الجنانة) مما ي حجم التمويل 1.5 مليون جنيه.

- عدد المستفيدين 3358 مستفيد.
- متوسط حجم التمويل للمنتج 500 جنيه .
- الوسيط :الاتحاد العام لمنتجى الاصماغ .
- الولاية : ج/ كردفان، ش/ كردفان، سنار، ش/دارفور سهم فى إستقرارهم وحمايتهم من الممارسات التقليدية للتمويل.

ب- تمويل رابطة المراة العامله:-

يستهدف التمويل العاملات محدودات الدخل فى القطاع العام بتمويلهن لقيام مشروعات صغيرة مدرة للدخل أو لاغراض إستهلاكية لها بعد اجتماعى مثل تحسين المنازل.

- حجم التمويل 4.7 مليون جنيه.
- عدد المستفيدين 1479 مستفيد.

- متوسط حجم التمويل للفرد 3117 جنيه .
- الوسيط : رابطة المرأة العاملة.
- الولاية : شمال كردفان ، كسلا.

ج – مشروع محفظه المراة:-

مشروع محفظة المرأة أحد أهم الآليات التى يتبعها المصرف لتوصيل خدمات التمويل الأصغر للنساء ويستهدف النساء فى القطاع الاقتصادى غير المنظم.

ساهم المشروع بشكل مقدر فى نشر ثقافة الصيرفة الاجتماعية وكيفية الحصول على التمويل وكسر الحاجز النفسى لدى النساء من الوصول لمؤسسات التمويل .

- حجم التمويل 5.4 مليون جنيه.
- عدد المستفيدين 4402 مستفيد .
- متوسط حجم التمويل للفرد 1226 جنيه .
- الوسيط : الاتحاد العام للمرأة السودانية الولاية : كل الولايات

د- مشروع الشاة بركه:

يهدف الى تمليك الاسر الفقيرة بمحلية المناقل عدد (خمسة) رؤوس من الضأن لتحسين الوضع الغذائى للاسر وخلق فرص عمل خاصة للنساء. حجم التمويل 1.0 مليون.

يهدف الى تمليك الاسر الفقيرة بمحلية المناقل عدد (خمسة) رؤوس من الضأن لتحسين الوضع الغذائى للاسر وخلق فرص عمل خاصة للنساء.

- حجم التمويل 1.0 مليون جنيه
- عدد المستفيدين 1000 مستفيد
- متوسط حجم التمويل للفرد 1000 جنيه .
- الوسيط : جمعية ابناء الماطورى .

هـ- مشروع الزهراء لانتاج البيض (شندى):

عبارة عن حاضنة لانتاج البيض بطاقة استيعابية قدرها 90000 دجاجـــــــة يهدف المشروع بشكل عام الى توفير البيض فى المنطقة كمصدر بروتين مهم لتغذية المواطن ، كما يهدف الى توفير فرص للمرأة والخريجـــــــين للعمل بالمشروع ،...

- جم التمويل 5.0مليون جنيه.
- عدد المستهدفين 600 تم ادخال 300 اسرة كمرحلة اولى.
- متوسط حجم التمويل للمستفيد 7000 جنيه .
- الوسيط : منظمة الغيث الخيرية .
- الولاية : نهر النيل.

المبحث الثاني

الاجابه على تساؤلات البحث

هل قامت الدوله بتباع سياسات ادت الى تخفيض الفقر فى السودان؟

نعم لقد قامت الدوله بإتباع سياسات تسعى من خلالها الى تخفيف حدة الفقر ، حيث نجد ان خلال فترة الدراسه وفى الجدول رقم (6) حيث نرى ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى تزايد مابين 8.3% – 10.2% حيث بدا متصاعدا اعتبارا من العام 2005 الى 2007م ، ثم اتجه الى التناقص تدريجيا من حتى العام 2010م ويرجع ذلك الى الاتى:-

يرجع انخفاض معدل الناتج المحلى الاجمالى فى العام 2008 – 2010 م الى انخفاض عائدات البترول بسبب انخاض مساهمة عائدات البترول جراء انخفاض اسعارة وتداعايات الازمه العالميه.

نرى ان التضخم يمثل رقما واحدا خلال الاعوام 2005 – 2007م ، لا انه اصبح يشكل رقمين خلال عام 2008 – 2010م وبالتالى هذا يؤثر على الشرائح الضعيفه بهذا الارتفاع .وكل هذه الاسباس تؤثر على السياسه التى تتبعها الدوله فى تخفيف حدة الفقر.

كما نجد بعض الامثله لجهود الدوله فى تخفيف حدة الفقر من خلال فترة الدراسه:-

مشكله البطاله والتشغيل حيث نجد مايسمى بمشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين حيث تم تمليك حوالى 13500 خريج مشروعا انتاجيا.

البرنامج الوطنى لتخفيف الفقر من قبل وزارة الماليه منذ عام 2001 – حيث شمل سبعة عشر مجالا للدعم الاجتماعى من ضمنها مياة الشرب – والعلاج- واجلاس التلاميذ - ، الا ان مجالات الدعم الاجتماعى تقلصت الى مجالين فقط هما دعم الكهرباء – وصندوق دعم الطلاب

هل قامت مؤسسات الدوله الرسميه بالاشراف والمساهمه فى الوصول الى الشرائح المستهدفه ؟

لقد تم دراسة الوضع الراهن من خلال الاعتماد على بعض مؤشرات الرفاه الاجتماعى . حيث تشير المصادر المتوفرة خلال فترة الدراسه ان حوالى 27% من الاسر يعيشون فى مستوى

معيشه عالى وان حوالى 38% يعيشون فى مستوى متوسط وان 35% من الاسر يعيشون فى مستوى منخفض ، وقد تم الحصول عليها اعتمادا على مسحةالامومه فى العام 1990م وهذه النسب قد حدث فيها تغير نهاية عام 2010م لكن لايمكن الجزم بارتفاعها او انخفاضها من مستوى لاخر نظرا لافتقار ووجود مصادر موثوق بها للقياس.

تم تاسيس وزارة تعنى بشرائح المجتمع الضعيفه وتسمى وزارة الرعايه والضمان الاجتماعى حيث تقوم بالدور الرقابى والاشراف على المؤسسات ذات الصله بالعمل الاجتماعى وتشمل الآتى:-

ديوان الزكاة: وهو مؤسسه الحمايه والضمان الاجتماعى الاولى فى السودان لتحقيق العداله الاجتماعيه بتمويل الموارد الماليه من الفئات القادرة الى الضعيفه.

الصندوق القومى للمعاشات : يقوم بمنح تمويل للاعضاء ويسمى بمشروع الاستثمار ، حيث استفاد قطاع كبير من المستهدفين من البرنامج .

الصندوق القومى للتامين الاجتماعى:

ومصرف الادخار والتنميه الاجتماعية كل هذه المؤسسات المعنيه من المجتمع المدنى تدل جهود الدوله فى الاشراف والمساهمه فى الوصول الى الشرائح الضعيفه

ماهو دور بنك السودان المركزى فى اصدار سياسات تعنى بالتمويل الاصغر ؟

ان الغرض من هذا هو التحكم فى حجم التمويل المصرفى ونوعه ، وفى عرض النقود كهدف وسيط وذلك للوصول للاهداف الاقتصاديه الكليه، اما السياسه فهى تتعلق بتخفيض وتوجيه التمويل وسلامة فعالية التنفيذ ،كما يشيرالجدول رقم (**9**) و(10) ص حيث، تراوح تمويل الاسر المنتجة – صغار المنتجين والحرفيين (التمويل الاصغر) مابين 7%-10% خلال الفترة 2000-2006 م . الا انه يمكن القول ان بنك السودان المركزي أصبح يولي اهتماما متعاظما بقطاع التنمية الاجتماعية واصبحت المحورالرئيسى فى العام 2007م.

عند إنشاء وحدة التمويل الأصغر فى العام 2007، تم رفع النسبة المخصصة الى 12% واستمرت السياسات الصادرة بعد ذلك فى تحديد نفس النسبة حتى العام 2010م.

هل مصرف الادخار يقوم بدور فاعل فى تمويل التنميه مقارنه بالمصارف الاخرى ؟

نسبه التمويل الاصغر الممنوح من قبل مصرف الادخار والتنميه كانت مرتفعه جدا مقارنه بحجم التمويل الاصغر الكلي مما يؤكد قيام المصرف بدور فاعل في تمويل التنميه الاجتماعيه وارتفاع نسبه التمويل الاصغر الممنوح من قبل البنك خلال العامين 2009.2010م مقارنه بحجم التمويل الاصغر الكلي مما يشير اي امكانيه قيام المصرف بدور فاعل مستقبلا كما يشير الجدول رقم (**13**).

تراوحت مساهمة مصرف الادخار خلال الفترة 2000-2005 مابين 7%-21% وبلغت اعلي مستوي لها في العام 2006 حيث قاربت 50% من اجمالي تمويل القطاع المصرفي لشرائح وقطاعات التمويل الاصغر المختلفة. مما يؤكد الاهمية المتعاظمة للمصرف في منح التمويل الاصغر.

تراوحت مساهمة مصرف الادخار في الفترة التالية (2007-2010) مابين 29.6%-38.3% وهي اعلي نسبيا من الفترة الاولي.

وأن مساهمة المصرف في التمويل الاصغر كانت مقدرة مما يعكس الدور المتعاظم الذي يمكن ان يقوم بة اذا وجد الدعم اللازم من قبل الدولة وكذلك قام بتطوير قدراته في استقطاب الموارد الخارجية، لا سيما من الشرائح الضعيفة نفسها.

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

توصل البحث الي النتائج التالية : تم تقسيم النتائج التي توصل اليها البحث الي قسمين الاول علي مستوي اصدار السياسات الصادرة بشان تخفيف حدة الفقر والقسم الثاني علي مستوي تطبيق السياسات من قبل المؤساسات والصناديق والمصارف.

علي مستوي اصدار السياسات الصادرة بشان تخفيف حدة الفقر:

1. تباين الجهود الرسمية للدولة بشان تخفيف حدة الفقر في السودان من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية بناء علي المؤشرات الكلية المحققة.

2. تبنت الدولة الدعم للشرائح الضعيفة من خلال وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المراة والطفل والرقابة علي المؤسسات الاجتماعية كديوان الزكاة والصندوق القومي للتامين الاجتماعي والصندوق القومي للمعاشات والؤسسات المصرفية مثل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الاسرة.

3. اهتمام بنك السودان بالتمويل الاصغر علي مستوي اصدار السياسات والضوابط المنظمة ورفع النسبة المخصصة لهذا القطاع مع انشاء وحدة متخصصة تعني بالتمويل الاصغر.

4. قيام المصارف التجارية المخصصة بانشاء وحدات وفروع متخصصة للتمويل الاصغر يستهدف المجلس الاعلي لامناء الزكاة تحديد توزيع المصارف علي الانصبة الشرعية عند بداية كل عام مالي وبناء علي تم التركيز علي مصرفي الفراء والمساكين نسبة تتراوح ما بين 60, 70% حيث يتمم تقديم الدعم الجماعي والفردي للشرائح المستهدفة في شكل مشروعات جماعية وفردية (افقية و راسية).

علي مستوي تطبيق السياسات:

1. ان الجهود المبذولة من قبل الدولة من اجل تخفيف حده الفقر لم تؤدي الي انخفاض حجم الظاهره بدرجه وذلك لغياب معاير القياس وتباين الجهود واختلاف السياسات من فتره زمنيه لاخره وضعف الوعي لدي الشرائح المستهدفه.

2. حجم التمويل الاصغر اللممنوح من قطاع المصرفي كان متدنيا جدا علي الرغم من من التوجيهات الصادره من الجهات ذات الصله.
3. نسبه التمويل الاصغر الممنوح من قبل مصرف الادخار والتنميه كانت مرتفعه جدا مقارنه بحجم التمويل الاصغر الكلي مما يؤكد قيام المصرف بدور فاعل في تمويل التنميه الاجتماعيه.
4. ارتفاع نسبه التمويل الاصغر الممنوح من قبل بنك الاسره خلال العامين 2009،2010م مقارنه بحجم التمويل الاصغر الكلي مما يشير اي امكانيه قيام المصرف بدور فاعل م اهتمام ديون الزكاه بتحصيلها من الاوعيه المختلفه وان كان التركيز في السودان وفقا للنشاط الاقتصادي يرتكز على وعاء عروض التجاره وزكاه الزروع خلا الفتره 2000،2010م.
5. تراوحت نسبة الصرف علي الفقراء والمساكين ما بين . 47,5% 69,1% وقد بلغ الوزن النسبي لهذين المصرفين 60,8% (المرتبة الاولي من حيث الاهمية النسبية للمصارف الشرعية) والملاحظ انها تاخد اتجاها تصاعديا من عام لاخر مما تشير الي الدور الكبير الذي يقوم بة ديوان الفقراء .

ثانياً: التوصيات:-

توصيات خاصه :

1. حماية منتجات المشروعات الصغيرة بما يضمن لهم عدم المنافسة من كيانات اكبر.
2. توفير البنية الاساسية للمشروعات الصغيرة : في مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الادراة والتكنلوجيا واقامة المجمعات الصناعية فضلا عن المساعدة في عنصر التسويق والربط بين اصحاب الصناعات الصغير وبعضهم البعض مساعدتهم علي ان يكونو صناعات مغذية للمشروعات الكبري و توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة .
3. توحيد جهود مؤسسات الدولة الداعمة للشرائح الضعيفة: وفق سياسات موحدة تهدف إلي الوصول من مخرجات تستفيد منها الفئات المستهدفة.
4. ضرورة قيام الدولة ممثلة في وزارة المالية بدفع ما عليها من التزامات تجاه الصناديق الاجتماعية لا سيما الصندوق القومي للمعاشات.
5. انشاء وزارة خاصة تعني بالمشروعات الصغري ومتناهية الصغر.
6. قارات امريكا واروبا واسيا قامت باتهاج سياسات ودعم التمويل الاصغر لقناعتهم التامة باهميتها وقامت ايضا في نفس الوقت بانشاء وزارات حكومية ووزارة خاصة لضمان التمويل الاصغر من مال الدولة ومال دافع الضرائب ولم تترك المصارف تواجه مخاطر عدم السداد ولهذا نقول ان لامر ما زال ناقصا في السودان ومن الافضل انشاء مؤسسة عامة لضمان التمويل الاصغر.
7. زيادة انتشار فروع البنوك فى المناطق الريفيه الفقيرة حتى يتثنى لها القيام بدورها الاجتماعى.

توصيات عامة:-

1. رفع نسبة عوائد التمويل الاصغر : للمصارف : ان احجام المصارف عن تمويل عملاء التمويل الاصغر وفق النسبة المقررة يرجع في المقام الاول إلي انخفاض العائد من التمويل الاصغر اضافة إلي ارتفاع التكاليف المتابعة ولاشراف ويمتد ذلك إلي ضعف القناعة بالضمانات المقدمة سواء كانت تقليدية او غير تقليدية لا سيم في القري والمدن خلاف العامة وهذا يشكل محورا رئيسيا مؤداة انخفاض نسبة التمويل الاصغر بل ان الامر ابعد من ذلك اذ تهدف المؤسسات المصرفية الي الاتجاه نحو التمويل الصغير وليس الاصغر.

2. ماهو الحل الذي يشجع المصارف علي منح المزيد من التمويل الاصغر وتجاوز النسب المقررة من بنك السودان المركزي (12%) يرتكز الحل في رفع نسبة العائد المتحقق للمصارف من عمليات التمويل الاصغر ونقترح رفع هامش الربح لعمليات التمويل الصاغر بحيت تغطي تكاليف المتابعة والاشراف ومخاطر عدم السداد.

3. تشجيع وحدة التمويل الاصغر نحو قيام مؤسسات التمويل الاصغر في كل ولايات السودان : حتي تكون دائمة المصارف القائمة في بث الوعي المصرفي والتمريل لدي مختلف قطاعات المجتمع.

4. السعي نحو انشاء مؤسسات التمويل الاصغر التي تقبل الودائع علي المستوي الولائي : الذي يعاني من ضعف الانتشار المصرفي في بعض الولايات.

5. تشجيع نظام الفروع المصرفية المتنقلة: من اجل نشر ثقافة الادخار المتزايد (التصاعدي) لدي المتعاملين مع مؤسسات التمويل الاصغر.

6. زيادة الوعي للعاملين للمصارف في الالمام باهمية التمويل الاصغر ودورة في الاقتصاد الكلي.

7. السعي نحو استغلال النسب المقررة للتمويل الاصغر من خلال الوصول الي المستهدفين الحقيقيين .

8. ضرورة الاهتمام بدراسة الجدوي وهي الضمان الاساسي في المشروع وليس الضمان المادي المقدم من عميل التمويل الاصغر ولعل هناك كثير من اوجه القصور لهذا الجانب اما لضعف كفاءة الموظفين او لمحدوديتهم او لضعف المتابعة والاشراف الاخري نظرا لارتفاع تكاليفها.

قائمة المراجع:

1. حامد صالح، المنتدي المصرفي الولائي الرابع (2002)، الصيرفة الاجتماعية الية لمناهضة الفقر , المعهد العالي للدراسات المصرفية و المالية.

2.عثمان, بخيتة, المنتدي الصرفي الثامن والثلاثون (2001)، التمويل المصرفي للنساء , الفرص والخيارات , المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية.

3. جميل , عبد الحميد, التمويل الصغير ودور المصارف السودانية, (2002)، ندوة التمويل الصرفي ةاثرة علي قطاع الصادر والمشروعات الصغيرة.

4. ابراهيم , بدر الدين , المنتدي المصرفي (2005), التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر, وقفة اخري , المعهد العالي للدراسات المصرفية والماية.

5. الطيب , عبد المنعم (2011).

6. عبد المنعم الطيب حمد النيل، اكاديمية السودان للعلوم المصرفيه الماليه (2010)، تقويم تجربة التمويل الاصغر الاسلامى فى السودان خلال الفترة مابين 200 – 2010م.

7. بدر الدين ابراهيم – فارس ارباب اسماعيل(2002)، تاثير سياسات الاقتصاد الكلى على التمويل الاصغر فى السودان.

8. تقارير بنك الادخار والتنميه الاجتماعية (2000–2010).

9. بنك السودان المركزى (2000 – 2010م) التقارير السنويه.

10. ديوان الزكاة ، التقرير السنوى (2000).